الشباب ودور الإعلام

في تحقيق ثقافة السلام والأمن والتنمية

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

علي الدين هلال **محسن يوسف**

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

الشباب ودور الإعلام : في تحقيق ثقافة السلام والأمن والتنمية/ تقديم إسماعيل سراج الدين؛ إعداد وتحرير علي الدين هلال، محسن يوسف.- الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، ح 2009.

ص. سم.

تدمك 978-977- 452-137-9

1. وسائل الإعلام والشباب -- الدول العربية. 2. الإعلام -- الدول العربية. أ. هلال، علي الدين. ب. يوسف، محسن. ج. منتدى الإصلاح العربي.

ديوي -302.230842 2009397103

ISBN 978-977-452-137-9

رقم الإيداع ٢٠٠٩/٤٦٤٠

© ٢٠٠٩ مكتبة الإسكندرية. جميع الحقوق محفوظة

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذا الكتاب للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمَّ بدعمٍ منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي، الإسكندرية، ٢١٥٢٦، مصر. البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

الإخراج الفني : عاطف عبد الغني

طبع في مصر

١٠٠٠ نسخة

المحتوى

تقديم ٥

الفصل الأول

الشباب ودور الإعلام في تحقيق المواطنة والسلام الاجتماعي ٩

الفصل الثاني

الشباب ودور الإعلام في تحقيق رؤية الذات وقبول الآخر ٢٥

الفصل الثالث

الشباب ودور الإعلام في تحقيق الأمن الإنساني ٣٩

الخاتمة ٥٥

ملاحق ٦١

كلمات الجلسة الافتتاحية ٦٣

كلمة رئيس المجلس القومي للشباب في الجلسة الختامية ٧٦

بيان الشباب العربي إلى مؤتمر الإصلاح العربي الخامس ٧٩

تقييم الشباب لفعاليات المنتدى ٨١

تقـديـم

يتوقف مستقبل عملية الإصلاح في الدول العربية ضمن عوامل كثيرة على مدى مشاركة الشباب فيها، ومدى تفاعله مع قضايا الإصلاح المختلفة، وكذلك على مدى تعبير السياسات الإصلاحية عن طموحاته وآماله، وتصديها لمشكلاته، وهذا الرأي ليس فقط بسبب الطاقات الموجودة لدى الشباب من الحماس والقدرة على التغيير، ولكن ينبع من حقيقة ديموغرافية تشير إلى أن المجتمعات العربية مجتمعات شابة ويشكل الشباب جزءًا كبيرًا من سكانها، وتشير العديد من الإحصاءات إلى أن المجتمعات العربية يعيش فيها نحو ١٠٠ مليون شاب وشابة تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ سنة وهم يشكلون ثلث السكان تقريبا، وبالتالي فإن صنع المستقبل وتحديد معالمه يقع ضمن مسئولية الشباب.

ورغم هذه الحقيقة الواضحة إلا أن واقع الشباب العربي فيما يخص قضية المشاركة وغيرها من القضايا الخاصة بأوضاع الشباب يوضح وجود مؤشرات ليست إيجابية في أغلب الأحوال، وهذا على الرغم من أن ظاهرة العزوف عن المشاركة ظاهرة عالمية ولا يختص بها الشباب العربي فقط ولكن ولعدة أسباب تتضاعف آثارها بالنسبة للمجتمعات العربية.

وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة تعبر عن مستوى مشاركة الشباب العربي في مختلف المجالات، إلا أنه في المقابل نجد مؤشرات عديدة، تؤكد اتساع ظاهرة عدم المشاركة حتى أن القيادات الرسمية كثيرًا ما تعترف بوجود هذه الظاهرة، والتي تدعو إلى القلق، باعتبار أن غياب مشاركة الشباب يمثل في الحقيقة قوة سياسية غير موظَّفة وغير مستفاد من طاقتها في دعم جهود

الإصلاح والتنمية، كما أن الحديث عن غياب أو عزوف الشباب عن المشاركة لا يمكن فصله عن الواقع الذي يتعرض له الشباب وخاصة بعض أنواع الضغوط والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمها قضية البطالة حيث تشير تقارير عديدة صادرة عن منظمة العمل العربية إلى أن مشاركة الشباب في عدد من الأنشطة تتسم بالانخفاض في العديد من الدول العربية، وخاصة في النشاط الاقتصادي حيث تصل إلى (١٠,٨٣٪) وحتى (٣٠٪) من إجمالي قوة العمل في دول مثل السودان والجماهيرية الليبية وقطر ومصر والأردن وتونس والسعودية والجزائر وفلسطين. وتُرجِع التقارير هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها انخراط الشباب في برامج التعليم والتي لا تؤهلهم بالمهارات المطلوبة لسوق العمل بالإضافة إلى الصعوبات الخاصة بالعرض والطلب في سوق العمل بعد الانتهاء من التعليم، ولذلك كله تعتبر البطالة بشقيها المقنع والمباشر، هاجسًا أساسيًّا في حياة الشباب في العالم العربي، ويلعب هذا الهاجس دورا أساسيًّا في مدى مشاركته وتفاعله مع قضايا مجتمعه بالإضافة إلى التداعيات السلبية الأخرى نتيجة الشعور بالعجز وعدم تحقيق الطموحات التي ترتبط بالمستقبل وانسداد الأفق أمام تحقيق هذه الطموحات.

ولأهمية قضايا الشباب، قام منتدى الإصلاح العربي ومنذ بدء فعاليات مؤتمره السنوي الأول بتأسيس منتدى الشباب العربي والذي من خلاله استطاع الشباب العربي التعبير عن صوتهم ورؤيتهم ومطالبهم من خلال ما يتم طرحه على أجندة الحوارات التي يشارك في وضعها الشباب ومن خلال القضايا التي يختارها الشباب للمناقشة في المؤتمر السنوي لمنتدى الشباب والذي يشترك الشباب في تحديد موضوعاته وإدارة جلساته الحوارية وإصدار توصياته ولذلك يعتبر المنتدى تعبيرًا عن فلسفة المشاركة حيث يتحمل الشباب العربي مسئولية التنفيذ في المنتدى مائة في المائة مع العلم أن حضور الخبراء في المنتدى يكون من أجل أن يقدموا خبرتهم ولكن بصفتهم مستمعين في الأساس وميسرين للحوار الشبابي.

وفي هذا الإطار اختار الشباب العربي وعبر سلسلة من الورش التحضيرية عنوان المحاور الأساسية للمنتدى والذي يناقشها هذا الكتاب والذي دار حول دور الإعلام تحديدًا كأحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية خاصة في مجتمعات ترتفع فيها نسبة الأمية بالإضافة إلى ما تتيحه

ثورة الاتصالات والمعرفة التي تجتاح العالم للتعرف على دور الإعلام ومدى تأثيره في مجال التنشئة والإعداد الثقافي والفكري للشباب وإعدادهم حتى يكونوا قادرين على المساهمة بفاعلية وإيجابية أكثر في حركة الإصلاح والتحول الديمقراطي وزيادة قوة اندفاعها من خلال تناول دور الإعلام من ثلاث زوايا محددة.

ويتناول الفصل الأول من هذا الكتاب دور الإعلام في دعم ونشر ثقافة المواطنة والسلام الاجتماعي والتي تشكل القاعدة الثقافية والسياسية للتحول الديمقراطي بما تتضمنه من قيم وفضائل مدنية ترتكز الى مبادئ المساواة وعدم التمييز، واحترام القانون وإدارة المصالح المتعارضة والنـزاعات بشكل سلمي ووفقا لمبادئ الدستور والتشريعات المفسِّرة لها، وفي هذا الإطار يتناول هذا الفصل معنى ومفهوم المواطنة في إطاره الأوسع، والتحديات التي يقابلها تطبيق هذا المفهوم في المجتمعات العربية، وكيف يمكن مواجهتها خاصة من خلال الدور الجديد للإعلام في هذا المجال.

ويناقش الفصل الثاني دور الإعلام من زاوية أخرى تتصل بقدرته على دعم عملية اكتشاف الذات، وبالتالي إدراك الآخر ونقاط تميزه واختلافه، وهو ما يرسخ على المدى المتوسط ثقافة قبول التنوع والاختلاف ليس فقط مع الآخر الخارجي ولكن أيضا الآخر الذي يعيش في داخل نفس الوطن والذي قد تختلف هويته الثقافية أو الدينية أو العرقية، والطرق التي يمكن من خلالها الوصول إلى الاقتناع بضرورة أن العيش المشترك مع وجود الاختلافات هو السبيل الوحيد لنهوض المجتمع، ولذلك يتناول هذا الفصل معنى الذات والآخر، ومفهوم الهوية، وكيف يمكن أن يسهم الإعلام في إعادة اكتشاف الآخر من خلال تحديد ملامح الذات والهوية، وكيف يمكن أن يصبح قناة للتفاعل الحضاري والثقافي مع الآخر للاستفادة من إنجازاته وعلمه من ناحية، وتجاوز الصور النمطية لكل من الفرد والآخر، ومن ناحية أخرى تجاوز الصور التي تشكل عادة حواجز حقيقية أمام التفاعل الإنساني.

ويقدم الفصل الثالث زاوية جديدة لها علاقة بدور الإعلام في بناء ثقافة الإصلاح والتحول الديمقراطي، من خلال التأكيد على مفهوم الأمن الإنساني والذي يؤكد على ضرورة تجاوز العالم لمفهوم الأمن التقليدي بمعنى الأمن القومي الذي يركز على الحدود وحمايتها ويتجاوزه إلى الأمن

الإنساني، وخاصة ضرورة أن يهتم كل مجتمع على وجه الأرض بأمن الفرد وضمان حياة آدمية وكريمة وآمنة لأن توفر هذه الشروط في مجتمع دون آخر يعني في النهاية أنانية بعض المجتمعات في الاهتمام بتقدمها ورفاهيتها والتي قد تأتي على حساب رفاهية وأمن مجتمعات أخرى، أو حتى عدم الاهتمام بالمجتمعات التي تتعرض لكوارث ومشكلات تهدد سكانها حيث يهدد كل هذا وفي النهاية سلام العالم، كما أنه من الممكن أن تمتد آثاره السلبية على كل المجتمعات، وفي هذا الإطار يناقش هذا الفصل كيف ظهر وتطور مفهوم الأمن الإنساني، وأهم المجالات أو القضايا التي يركز عليها، ودور الإعلام في نشر ودعم ثقافة الأمن الإنساني.

هذا، وعلى امتداد فصول هذا الكتاب، تشير جميع الحوارات والآراء التي تقدم بها المشاركون من الشباب إلى نقد موضوعيّ لواقع الإعلام، كما عبر الشباب إلى جانب ذلك عن عدد من المقترحات البناءة عن كيفية تجاوز التحديات التي يواجهها الإعلام العربي حتى يصبح قادرًا على أن يلعب دوره كمؤسسة للتنشئة والتثقيف في بناء وتعزيز ثقافة الإصلاح والديمقراطية.

وتأكيدا على أهمية سماع رأي الشباب في هذا الإطار والذي يخصهم بالأساس، يضم الكتاب أيضًا ملاحظات الشباب ومقترحاتهم لتطوير وزيادة فاعلية منتدى الشباب العربي الذي تستضيفه سنويًّا مكتبة الإسكندرية في إطار أنشطة منتدى الإصلاح العربي والتي توضح عمق الأفكار والمقترحات وحيوية المناقشات التي شارك فيها كل الشباب العربي والتي تدفع بمزيد من الأمل والثقة في قدرة هذا الجيل على أن يقود عملية إصلاح ونهضة حقيقية في المجتمعات العربية.

إسماعيل سراج الدين

الفصل الأول

الشباب ودور الإعلام

فـي تحقيق المواطنة والسلام الاجتماعي

مقـدمة[1]

يُعتبر مفهوم المواطنة هو المفهوم الأساسي الذي تقوم عليه الدولة الوطنية الحديثة، والأساس الدستوري للمساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الدولة الواحدة. ويتضمن مفهوم المواطنة ثلاثة جوانب تتعلق بالحقوق القانونية التي ترتبط بالمساواة بين المواطنين والجانب السياسي والاجتماعي الذي يركز على المشاركة السياسية، وكذلك المشاركة في عائد التنمية، ثم الجانب الرمزي المعنوي الذي يتعلق بمعاني الانتماء والارتباط بالوطن.

وتلعب وسائل الإعلام في الدول العربية باعتبارها إحدى أهم مؤسسات التنشئة والتثقيف السياسي دورًا هامًّا في تعزيز ثقافة المواطنة وخاصة عن مدى فاعليتها وتأثيرها على الشباب في إطار المناخ ومساحة الحرية التي تتيحها الأنظمة السياسية العربية للشباب للتعبير عن نفسه، من أجل تعزيز ثقافة المواطنة.

إن دعم ثقافة المواطنة بين الشباب يعتمد على مدى ممارسة الشباب للمواطنة بمعنى التفاعل مع مشكلات المجتمع وتحمل القدر المطلوب من المسئولية الاجتماعية والانتماء للوطن، وفي نفس الوقت التفكير في مبادرات تسعى لمواجهة المشكلات كبديل عن ثقافة الشكوى أو إلقاء المسئولية على الآخرين.

---

(١) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات التي دارت أثناء المؤتمر تحت عنوان «السلام والأمن والتنمية»، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور.

هذا وتعتمد تعزيز ثقافة المواطنة والسعي لإيجاد آليات لتفعيل ما يطرحه الشباب من توصيات في أن يعرف الشباب ما هي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمفهوم المواطنة والتي تساعد كثيرا في تجاوز أزمة الاغتراب التي يشعر بها الكثير من الشباب في داخل مجتمعاتهم.

وبالطبع فإن الحديث عن أدوار لمؤسسات مجتمعية في تعزيز ثقافة المواطنة لا يمكن فقط أن ين صب على الإعلام وجعله يتحمل بمفرده عبء هذا الدور، حيث توجد مؤسسات أخرى يجب أن تشترك في تحمل هذه المسئولية. وخاصة من بين المؤسسات التي تسهم بشكل كبير في عدد من الجوانب الرئيسية المرتبطة باهتمامات وقضايا الشباب من أجل تحقيق المواطنة والسلام الاجتماعي داخل المجتمع.

هذا ويرى روبرت داهل أن الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة خاصة من القيم والتوجهات السياسية مثل الاعتدال والتسامح والفعالية والمعرفة والمشاركة، بالإضافة إلى الاعتقاد بشرعية النظام، والذي تصبح في النهاية لديه القدرة على اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل التوصل إلي القرارات الخاصة بصنع السياسات العامة، وفي هذا الإطار يصبح مفهوم وإدراك الديمقراطية ليس فقط باعتباره تعبيرًا عن حقيقة بنيوية مؤسسية فحسب، ولكن أيضًا من خلال مجموعة القيم والاتجاهات والمشاعر التي تشجع على الممارسة الديمقراطية والتفاعل بين الحكام والمحكومين، والذي يطلق عليه عادة الثقافة السياسية الديمقراطية التي تتمثل أهم عناصرها في الشعور بالاقتدار السياسي والإيمان بضرورة وجدوى المشاركة والتسامح المتبادل، وتوفير روح المبادرة، والشعور بالثقة السياسية، وذلك لأن مفهوم وإدراك وممارسة الديمقراطية يتطلب ضرورة إشاعة روح التسامح بين المواطنين والإحساس بالمساواة من خلال الممارسة والأفعال لا الأقوال، وأن المعيار الحقيقي لوجود الديمقراطية في أي مجتمع ليس فقط من خلال وجود مجموعة من الأفكار الهامة والمبادئ الديمقراطية في الدستور، ولكنه يعتمد على الممارسة الفعلية لأفراد المجتمع لهذه الأفكار والمبادئ والحقوق.

مفهوم المواطنة جوهر الثقافة السياسية الديمقراطية

تفترض الثقافة السياسية الديمقراطية تحقيق المساواة وإتاحة المشاركة في العملية السياسية أمام جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الاختلافات العقائدية أو الدينية أو اللغوية أو السلالية

أو اختلاف النوع الاجتماعي بين الأفراد، وهو ما يعني أن الثقافة السياسية الديمقراطية تستند إلى العقلانية وتنمية القيم الإبداعية والالتزام بالأسلوب العلمي، فالعقلانية والإبداع والابتكار والشخصية الديناميكية والفاعلة وإمكانيات التنظيم الذاتي والعمل الجماعي واحترام قدرات الإنسان وكرامته وحقوقه، بالإضافة إلى معايير الإنجاز والكفاءة باعتبارهما الأساس في التقييم وشغل الوظائف العامة، وتخطي عوامل الجمود والسلبية كلها تمثل معالم الطريق الوحيد الذي من شأنه أن يؤدي إلى ثقافة ديمقراطية مملوءة بثقة المواطن في ذاته وجماعته وفي النظام السياسي، وهو ما يؤسس المناخ الطبيعي لمواجهة الاتجاهات والمعايير التقليدية وخاصة القيم السلبية والتي تشير إلى الجمود ورفض الجديد والميل إلى التواكل واحتقار العمل اليدوي والإذعان والتقوقع واللامبالاة وضعف الثقة بالنفس والبعد عن الموضوعية والاهتمام بالمظهرية أكثر من العمل الجاد.

إن تحقق الديمقراطية السياسية يعتمد في الأساس على توازن القوى في المجتمع، حيث لا يمكن للديمقراطية أن تتحقق مهما كانت رغبة أفراد وجماعات المجتمع، ومهما جرت محاولات الحديث أو التغيير الثقافي، من غير أن يواكب هذه المحاولات تحقيق التوازن بين القوى ذات المصالح المختلفة في المجتمع، كل منها في مواجهة الآخر بدرجة تكفي لمنع أي من هذه الجماعات أو القوى من فرض سيطرتها الحاسمة والنهائية، وبالطريقة التي تسمح للجميع بالتعبير عن نفسه والدفاع عن مصالحه، والعمل على توفير قدر من توازن المصالح بين هذه القوى، والقدرة على إدارة تناقضاتها بشكل رشيد وسلمي، وبذلك يمكن أن تتجاوز الديمقراطية حالة كونها مجرد بضع مؤسسات سياسية كالأحزاب والمجالس النيابية أو مجرد مجموعة من الإجراءات مثل الاقتراع العام، لتصبح حزمة من القيم واتجاهات للتفكير والسلوك مثل الاهتمام بمشاعر الآخرين وآرائهم، واقتناع كل فرد بأن الآخر يختلف عنه وأن هذا الاختلاف لا يعني أن هناك فئة تحتل مرتبة أو مستوى أعلى أو أدنى أو أقل من الأخرى؛ بالإضافة إلى التأكيد على أن الصراع حول المبادئ يجب ألا يصل إلى العنف.

هذا، ويعتمد استقرار النظام الديمقراطي على عدد من العوامل والتي تتضمن ضرورة وجود درجة معقولة من المعرفة السياسية بالأشخاص والقادة والمؤسسات والموضوعات المطروحة في المجتمع، والقدرة على تكوين الآراء بشأنها، كذلك وجود مناخ لا يشجع على التعصب السياسي أو الديني

أو الحضاري، ولكن يشجع على فتح الباب لتقبل الرأي الآخر والتسامح بين الفئات المختلفة والتي تساعد في تحقيق القدرة على التعايش والتفاعل بين هذه الفئات، بالإضافة إلى ثقة المواطن في قدرته على تفهم وإدراك العملية السياسية والمشاركة فيها بل والإحساس بإمكانية التأثير والتفاعل معها من أجل التغيير إلى الأفضل ومن أجل مصلحة جميع أفراد المجتمع. حيث تشكل هذه العوامل مجتمعة جوهر مفهوم المواطنة الذي يقوم على منح جميع أبناء الوطن حقوقا وفرصا متساوية للأفراد الذين يعيشون في نفس الوطن ، حيث تعني المواطنة نفس الحقوق والفرص وأيضا الواجبات للجميع بدون أدنى تمييز يترتب عليه أي حرمان من أي حق أو فرص لتحسين نوعية الحياة للجميع والتي يمكن من خلالها ممارسة الحريات السياسية وحرية الفكر والتعبير، وحق المشاركة السياسية.

وهنا، يجب الإشارة إلى أن حقوق المواطنة التي نتحدث عنها يجب أن تكون قاصرة في ممارستها على أبناء الوطن الواحد الذين يعيشون على أرضه ويحملون جنسيته، أما الغرباء ومهما كانت صفتهم أو أسباب معيشتهم على أرض الوطن فهم لا يتمتعون بنفس حقوق المواطنة التي تتضمن حقهم في المشاركة في الانتخابات العامة سواء بالترشح أو التصويت، كما أنها لا تلزمهم كمواطنين يحملون جنسية بلدهم بواجب الخدمة العسكرية الإجبارية، وليس المقصود بذلك بالطبع ممارسة أي نوع من التمييز ضد الأجانب، لكنهم يتمتعون بنوع آخر من الحقوق هي حقوق الإنسان التي يجب أن تكون مضمونة لهم في الأماكن والأوطان التي يعيشون فيها خارج بلادهم الأصلية.

تحليل لتطبيقات المواطنة في بعض المجتمعات

تطور مفهوم المواطنة عبر مراحل تاريخية طويلة بدايةً من ظهوره أو نشأته في الحضارة اليونانية والإغريقية القديمة مرورًا بالعصور الوسطى وعصر التنوير وعصر النهضة وعصر الثورات الكبرى مثل الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية انتهاءً أو وصولاً إلى عصر العولمة وما أثرت فيه على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويعد مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم تعقيدًا على الرغم من أهميته لفهم وتحليل العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية في أي مجتمع، وتتضح أهميته في أنه يعد مؤشرا على مدى حصول الإنسان على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية، وقد نال

هذا المفهوم في الآونة الأخيرة ومنذ حوالي منتصف السبعينيات اهتمامًا كبيرًا على المستوى العالمي وعلى المستوى النظري حيث اهتمت به أدبيات النظرية السياسية، والتي أكدت على أن هناك ثلاثة مقومات أو شروط ترتبط بتحقيق مفهوم المواطنة والتي تشتمل على ما يلي:

- اكتمال نمو الدولة بالمفهوم الحديث وما يجسده ذلك من سلطة عامة، مستقلة عن الصراعات الاجتماعية والتقسيمات الطبقية والعلاقات الاقتصادية، والتي ينظمها في المجتمع عقد اجتماعي يحدد سلطة الدولة وحقوق المواطن من خلال التشريعات التي تضعها، والمؤسسات القانونية التي تشرف على تطبيقها؛ مما يتيح للطابع العقلاني أن ينظم طرق التعامل بين الأفراد من خلال ما يتمتعون به من أوضاع قانونية وليس على اعتبار أن لهم مكانة معينة سواء كانت طائفية أو طبقية أو عرقية.
- أن يتميز النظام السياسي للدولة بالطابع الديمقراطي، حيث إن الدولة الاستبدادية لا تتيح الفرصة لنمو المواطنة، بالإضافة إلى أنها في نفس الوقت تحرم قطاعات من الشعب من المشاركة، خاصة إذا كانت تعبر فقط عن حكم الأقلية، سواء أكانت هذه الأقلية عرقية أو دينية أو غير ذلك وهو مخالف تمامًا للنظام الديمقراطي القائم على تداول السلطة واحترام القانون والفصل بين السلطات وتدعيم مفهوم المواطنة لأنه يسمح موضوعيا بتحقق ركني المساواة والمشاركة.
- احترام حقوق الإنسان وضمان عدم انتهاكها، وفي نفس الوقت التصدي لأي انتهاكات لهذه الحقوق مهما كان مصدرها، مع العلم أن ضمان حقوق الإنسان والدفاع عنها لا يرتبط فقط بحزمة المواطنين أو بالنصوص الدستورية ولكن يعتمد على وجود رأي عام قوي قادر على محاسبة كل من ينتهك حقوق المواطنة.

إن غياب أي من هذه المقومات الثلاثة يؤثر بشكل مباشر في مدى التحقق الموضوعي والعملي لمفهوم المواطنة وحزمة الحقوق المرتبطة بها، وذلك بالإضافة إلى ضرورة وجود النصوص القانونية والدستورية التي تساعد على وجود أو غياب تحقيق هذه المقومات.

إن الفجوة بين النصوص التشريعية والقانونية والواقع أو التطبيق الفعلي، يؤدي إلى الإحساس بالتهميش وغياب الدور الذي يمكن أن يقوم به الأفراد ويتمتعون به داخل مجتمعاتهم خاصة من فئة الشباب وذلك لأن القيمة المحورية التي يقوم عليها مفهوم المواطنة وكما سبق الإشارة هي قيمة

المساواة، ولذلك فمن المهم التأكيد على عدم وجود فجوة بين ما هو موجود في الدساتير العربية والنصوص والمبادئ التشريعية وبين الممارسة العملية والفعلية في واقع الحياة وخاصة بالنسبة لتطبيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة وخطط التنمية وعوائدها سواء بين الفئات الاجتماعية أو بين النطاقات الجغرافية في البلد الواحد.

كذلك يلعب تقادم أو غياب بعض القوانين المعنية بتنظيم العلاقة بين المواطنين بعضهم البعض أو بين المواطنين والدولة إلى انتهاك كثير من الحقوق والتي قد تؤدي إلى انتشار مناخ غير صحي لا يقوم على احترام القانون والذي يؤدي في معظم الأحوال إلى حالة من غياب الثقة المتبادلة بين أفراد الشعب؛ وخاصة بين فئات الشباب من جهة وبين النظم المسئولة في البلاد من جهة أخرى، ومن أبرز مظاهر ذلك عدم تقبل الرأي الآخر وغياب القدرة على الحوار، وانخفاض مستويات حرية التعبير، وهو الذي يمكن أن يؤدي إلى عدد من الأزمات التي تعاني منها بعض النظم السياسية والتي قد يصل الأمر فيها إلى الرفض لكل الأفكار أو حتى محاولات الإصلاح وبصرف النظر عن مدى كفاءتها أو مدى تلبيتها لاحتياجات المجتمع.

هذا، وتعاني مجتمعات العالم الثالث والتي تنتمي إليها المجتمعات العربية من العديد من الظواهر الجديدة والتي ترتبط بمجمل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بظاهرة العولمة والتي كان أبرز مظاهرها التحول نحو اقتصاديات السوق الحر، والتي تؤدي إلى انسحاب الدولة من القيام ببعض أدوارها، أو عدم القدرة على السيطرة الكاملة على بعض الموارد، أو بعض المظاهر الخاصة بالعدالة التوزيعية في موارد الثروة الوطنية، وكذلك ما يترتب عليه من أن بعض المجتمعات معرضة أكثر للتدخلات الخارجية من خارج الحدود وما يترتب على ذلك من آثار عن قطاع كبير من السكان من حيث مستوى المعيشة ومشاركتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية وما يتعلق بذلك من تناقضات حول مفهوم المساواة والذي يعد الأساس لمفهوم المواطنة.

الإعلام ودوره في تعزيز ثقافة المواطنة

يبرز دور الإعلام كأحد أهم مؤسسات التنشئة والتثقيف السياسي، كما سبق الإشارة والتأثير على الرأي العام وتحديد ملامح الثقافة السياسية في أي مجتمع، وخاصة في مجال تعزيز ثقافة المواطنة،

وبحيث لا يقتصر تحقق المواطنة الكاملة في أي مجتمع على مجرد حزمة التشريعات والقوانين ولكنه يرتبط أيضا وبدرجة كبيرة بالوعي بهذه الحقوق والقيم والسلوكيات المرتبطة بها، وكذلك كيفية الدفاع عنها. ويعد الإعلام بوسائطه المتعددة أحد أهم مؤسسات التنشئة والتثقيف حيث يلعب دورًا كبيرا في هذا المجال بالإضافة إلى كونه أحد أهم أدوات تشكيل الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في التأثير على صانع القرار ليس فقط في المطالبة بالمزيد من الحقوق ولكن أيضا من خلال الكشف عن أي انتهاكات لحقوق المواطنة والدفاع عنها.

وقد زادت أهمية الوسائط الإعلامية إلى درجة كبيرة في ظل الثورة الحادثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة مع ظهور شبكة الإنترنت والتي أصبح لها دور فاعل ومؤثر على الشباب بالإضافة إلى المدونات، ومنتديات الحوار، ومجموعات Facebook والتي أصبح لها انتشار واسع على امتداد معظم البلاد العربية وبصفة خاصة ما تطرحه هذه الوسائل من تحديات حقيقية على الإعلام العربي وخاصة وسائل الإعلام التقليدية وما يفرضه ذلك من ضرورة أن يقوم الإعلام بدوره في تعزيز ثقافة المواطنة والسلام الاجتماعي وخاصة في ضوء ما يرصده الشباب من الملاحظات على الأداء التقليدي للإعلام، حيث تركز العديد من وسائل الإعلام على زوايا ضيقة أو قضايا جزئية ترتبط بمفهوم المواطنة، وعدم الاهتمام بالفهم الأوسع والأشمل والذي يتعلق بسلسلة من الحقوق والتي تتجاوز الحقوق السياسية، ولكنها تمتد إلى الحقوق الاجتماعية، والحقوق الثقافية والحقوق البيئية، وكذلك تناول مفهوم الموطنة باعتباره ركيزة الديمقراطية، حيث إن المجتمعات الديمقراطية هي المجتمعات التي يحكمها مبدأ المواطنة والتي تعتمد على المساواة وعدم التمييز، والاحترام لحكم القانون بين المواطنين لبعضهم البعض أو بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

إن مفهوم المواطنة وكما سبقت الإشارة لا يرتبط فقط بالتشريعات والقوانين، ولكنه يرتكز كذلك على تبني العديد من القيم والفضائل المدنية التي تدعو إلى قبول التنوع والاختلاف، والتسامح والحوار، وهي قيم أساسية يقوم عليها السلام الاجتماعي، والذي يعني ببساطة غياب النـزاعات الداخلية بين الفئات الاجتماعية أو الطوائف المختلفة ومهما كانت نوعية هذا الاختلاف وقدرة كل منهم على قبول الآخر بكل اختلافاته والتعايش مع هذه الاختلافات، وحل أي نزاعات تنشأ عن طريق الحوار وبالطرق السلمية واللجوء لحكم القانون.

وبالإضافة إلى ذلك فإن غياب الاستقلالية الاقتصادية عن معظم وسائل الإعلام العربية وخضوعها لمؤسسات السلطة يعد من أهم العوامل التي تقيد من إمكانياتها في نشر ثقافة المواطنة القائمة على مبادئ المساواة والمشاركة وضمان حقوق الجميع في ظل دولة القانون، كما أن هذه الإشكالية يزيد من حجمها العديد من السمات الأخرى والتي يعاني منها الإعلام مثل غياب الشفافية وحرية تداول المعلومات وانخفاض كفاءة العاملين في المجال الإعلامي فيما يخص نشر الثقافة المدنية والتي أصبح لها برامج متخصصة تدرس في المؤسسات الأكاديمية، ويضاف إلى ذلك المشكلات الهيكلية المرتبطة بنمط ملكية المؤسسات الإعلامية بين إعلام رسمي مملوك للدولة وتابع لها أو إعلام خاص مملوك لأفراد لهم مصالحهم الخاصة، والتي تشكل في كثير من الأحيان خطرًا حقيقيا على السلام الاجتماعي.

هذا، وبالرغم من أن التقدم التقني في وسائل الاتصال والإعلام يدعم فكرة التنوع واستقلالية وسائل الإعلام، إلا أن هناك العديد من الممارسات الإعلامية التي تناهض ثقافة المواطنة، ومن بين هذه الممارسات نجد ما تقوم به بعض المحطات الفضائية العربية والتي تسهم بشكل مباشر في تقويض مفهوم المواطنة عبر ما تبثه من خطاب طائفي يدعم عمليات الانقسام والتشكك والتحفز بين أبناء المجتمع الواحد، سواء عن طريق استخدام مفاهيم خاطئة تنسب إلى الدين أو العرق أو غيرها وللأسف فإن أعدادًا كبيرة من الجمهور العربي يشاهد هذه المحطات ويتأثر سلبيا بخطابها.

هذه التحديات والإشكاليات التي تواجه إعلامنا العربي أثرت بالسلب وبدرجات مختلفة على قيامه بدوره في تعزيز ثقافة المواطنة والسلم الاجتماعي وهو الأمر الذي يتطلب إحداث نقلة نوعية في الإعلام العربي تقوم على الإيمان بحق المواطن في المعرفة والتي تعتبر حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان وأيضا من حقوق المواطنة على أساس أن توفر المعلومات وحرية تداولها يفتح الطريق للمشاركة عبر بناء رأي عام مؤثر على أسس موضوعية، وبالتالي المساهمة في صنع السياسات العامة بالتأييد أو الرفض وطرح البدائل، ولذلك يرتبط تحقق مفهوم المواطنة بالديمقراطية.

وفي هذا الإطار يعتبر من أهم وظائف الإعلام العمل على تقديم برامج أو مواد درامية تعمل على نشر ثقافة التسامح وقبول الاختلاف والتنوع والذي يمكن أن يتحقق أيضا من خلال المزيد

من الاهتمام بالبرامج الحوارية التي يشارك فيها الشباب بشكل حي على الهواء ويتم فيها مناقشة قضايا ومشكلات المجتمع.

كما يجب أن يركز الإعلام على المفهوم الأوسع للمواطنة والمرتبط بفكرة المساواة وعدم التمييز وقبول التنوع والاختلاف وانعكاسها في حزمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية التي يجب أن يتمتع بها المواطن، وتجاوز النظر إليه من زاوية ضيقة تحصره في حل الصراعات أو المشكلات بين المختلفين، وبالتالي يكون للإعلام دور كبير في مجال التوعية بمفهوم المواطنة، وماذا يعني، وما هي واجبات المواطن وحقوقه، بالإضافة إلى أهمية وضرورة أن تفتح أبواب وسائل الإعلام لعرض وجهات النظر المختلفة في الدين والعرق والنوع والانتماء الاجتماعي والسياسي؛ وهو ما يتطلب حدوث تحول حقيقي في بنية المؤسسات الإعلامية من خلال أن تكون مؤسسات مستقلة وتشرف عليها هيئات مجتمعية لا تمثل فئة أو قطاعًا محددًا من المجتمع، ولكن من خلال هيئة تعبر عن كل أطراف ووجهات نظر المجتمع. وبحيث يجد المواطن البسيط نفسه ومشاكله وهمومه في البرامج الإعلامية المختلفة، ويساعد على تحقيق ذلك ضرورة وجود وتوافر كوادر إعلامية مدربة يعتمد في اختيارها الالتزام بالتطبيق الحازم لمعايير الكفاءة المهنية مع توفير مزيد من الموارد لدعم قدرة المؤسسات الإعلامية على التجديد والتطوير وعمل مراصد إعلامية تقوم برصد الانتهاكات التي تمارس ضد المواطنين وكذلك مدى التحسن في رسوخ ممارسة حقوق المواطنة.

التربية المدنية ودعم ثقافة المواطنة

سبقت الإشارة إلى أن رسوخ حقوق المواطنة وممارستها والتصدي لأي انتهاك لها لا يرتبط فقط بالتشريعات والقوانين، ولكن يرتبط بطبيعة الثقافة السياسية السائدة في أي مجتمع والتي تعيد إنتاجها مؤسسات التنشئة المختلفة وفي مقدمتها مؤسسة الإعلام، إلا أنه توجد أيضا مؤسسة أخرى تلعب دورًا موازيا ولا يقل أهمية في التربية على ثقافة المواطنة والسلام الاجتماعي وهي المؤسسة التعليمية ويفجر الدور الهام للمؤسسة التعليمية العديد من التساؤلات حول ما يسمى ببرامج التربية على ثقافة المواطنة، أو برامج التربية المدنية على وجه العموم، وهل تقدم هذه البرنامج ضمن البرنامج التعليمي في المدارس والجامعات؟ وما الفرق بين التربية على ثقافة المواطنة ومناهج التربية

القومية أو الوطنية؟ وما هو محتوى هذه البرامج أو المناهج؟ وهل يتأثر محتوى هذه البرنامج أو المناهج بطبيعة المجتمع الثقافية أو العرقية أو الدينية، والمشكلات السياسية التي يعاني منها؟ وهل يعتبر تطبيق هذه البرامج كافيـًا لكي تصبح المدرسة مؤسسة لتربية النشء على ثقافة المواطنة؟

هذه الأسئلة وغيرها والتي تتناول قضية التربية على ثقافة المواطنة من خلال المؤسسة التعليمية تفتح الحوار حول برامج التربية المدنية من حيث المفهوم والمحتوى وأشكال التطبيق، حيث أصبح أي حديث عن مشروع للنهضة في أي مجتمع يقوم على امتزاج أو تداخل عمليتي الإصلاح الديمقراطي والسياسي وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعد التعليم هو الرافعة أو هو مفتاح بناء مثل هذا المشروع النهضوي، وهو ما يعود في الأساس إلى أن المؤسسة التعليمية على اختلاف مستوياتها لا يقتصر دورها فقط على إكساب المهارات التقنية والقدرات العلمية، ولكن لها دورٌ محوريٌّ في بناء وترسيخ منظومة كاملة من القيم وأنماط التفكير التي قد تشكل قاعدة بناء مشروع النهضة والتنمية أو عاملاً كبيرًا في إعاقته وإجهاضه.

ويشير المسار التاريخي لكل دول العالم إلى أن تغييب أو إهدار الديمقراطية السياسية عن أي مشروع نهضوي أو تنموي هو حكم مسبق عليه بالفشل مهما سعى هذا المشروع لتطبيق سياسات أو برامج تنادي بالعدالة الاجتماعية ،لأن نمو ورسوخ الوعي بحقوق المواطنة لدى الجماهير وممارستها لحريتها السياسية هو الضمان الوحيد للحفاظ على أي إنجاز اجتماعي يحقق لها العدالة والمساواة، حيث يمكنها هذا الوعي وتلك الممارسة من امتلاك القدرة للدفاع عن مصالحها وحقوقها في إطار سلمي وقانوني.

هذه الوضعية من ممارسة المواطنة الكاملة لا تتحقق فقط بمجرد القيام بالإصلاحات السياسية أو إقرار الدساتير والقوانين التي تنظمها وتدعمها، وبالرغم من أهمية ذلك وأولويته، إلا أن الأمر يتطلب كذلك التركيز على ما يسمى بالتربية على ثقافة الديمقراطية والمواطنة، فالإيمان بالقيم الديمقراطية وممارستها، وامتلاك الإحساس بكامل حقوق المواطنة والدفاع عنها يرتبط أيضا بنمط التنشئة الاجتماعية وحزمة القيم التي تتضمنها والأساليب المستخدمة في التربية عليها.

هذا وتلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة ووسائل الأعلام ودور العبادة التي يتعرض لها ويعيش في داخلها القطاع الأعظم من الأطفال، وخاصة من الفئة العمرية من ٦ إلى ١٨ سنة دورًا أساسيًا وفرصة مواتية للتنشئة على وتبني وممارسة العديد من القيم الإيجابية التي تشكل قاعدة سيادة ثقافة الديمقراطية والمواطنة، وما تعكسه قيم هذه الثقافة من سلوكيات وممارسات يتعاظم تأثيرها على علاقة الأفراد بالمجتمع وخاصة ما تعكسه هذه الثقافة من ضرورة البعد عن النـزاعات الفردية، وتصاعد ثقافة احترام القانون وقبول الآخر على مستوى الدين والنوع والانتماء الاجتماعي.

في هذا السياق يلاحظ أنه رغم كل الجهود والدعم الذي يقدم من المنظمات الأهلية لتحسين وتطوير المناخ الذي تتم فيه العملية التعليمية داخل المدرسة إلا أن هذه الجهود لم تتصد لتغيير نمط التنشئة الاجتماعية داخل المؤسسات التعليمية، والذي يتطلب تغيير العديد من القيم السائدة في المدرسة والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بها وما يستلزمه من تغيير في محتوى المقررات والمناهج التعليمية، وأساليب التعليم، والتقييم، ونمط وأساليب إعداد المدرس أو فريق العمل بالمدرسة، وطبيعة مناخ البيئة المدرسية وهو التغيير الشامل الذي يجب أن يلحق بالمدرسة والبرنامج التعليمي على المدى الطويل مستهدفا تغيير الفلسفة التي تقوم عليها عملية التعليم حاليا والتي تجعل التلميذ مجرد مستقبِل ومتلقٍ وليس مشاركًا أو باحثًا عن المعرفة، حيث ترتكز العملية التعليمية حاليا على النظرة أحادية الاتجاه والجانب، والمطلقة لصحة ونوعية المعارف التي تقدم في المؤسسات التعليمية، بما لا يسمح للطالب بنقدها أو حتى الاختلاف معها، مرورًا بالعلاقات الاجتماعية داخل المدرسة، والتي لا تسمح بأي قدر من المبادرة أو الاستقلالية أو المشاركة، وضعف الاهتمام بالأنشطة المدرسية التي قد تمنح للتلاميذ فرصة للتفاعل الجماعي أو المبادرة والتفكير الحر، والتي تساهم في مجملها على تأكيد مفهوم المواطنة القائم على قيم الحرية والمساواة وقبول الاختلاف، وحق المشاركة، وحرمة الحياة الخاصة لكل الأفراد وهو الأمر الذي يتطلب جهدًا منظمًا وطويل الأمد لتأكيد نمط يستند إلى قيم الثقافة الديمقراطية والتربية المدنية وإدماجها في البرنامج التعليمي والتربوي في المؤسسة التعليمية كجزء من عملية تطوير وتحديث هذه البرامج في المؤسسات التعليمية.

وتشكل برامج التربية المدنية الخطوة الأولى على طريق تغيير نمط التنشئة الاجتماعية من خلال السعي نحو بناء منظومة من القيم والمهارات والممارسات والمعلومات عن ثقافة الديمقراطية والمواطنة والتنشئة السياسة والتي يجب أن تكون ضمن برامج المؤسسات التعليمية مع العلم أنها تختلف جذريا عن التعبئة السياسية حيث تهدف التنشئة السياسية إلى بناء المواطن المدرك لحقوقه وممارسته والدفاع عنها والمشاركة في كل الأنشطة التي تعبر عن الانتماء، ويتم ذلك من خلال برامج تربوية تعتمد على استخدام العلوم السياسية والاجتماعية وغيرها من العلوم التي تخضع للمنهج العلمي في التحليل والتدقيق والاستنتاج، والتي في مجملها تساعد في غرس أو العمل على تعديلها، وحتى يمكن أن تكون قاعدة ثقافية وفكرية داعمة لعملية النهضة والتنمية والتحول الديمقراطي وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال تعميق وترسيخ الثقافة الديمقراطية والتي تؤكد على قيم المساءلة، والشفافية، والمشاركة، والمساواة والعدالة، واحترام الحرية الشخصية، وحرية الفكر والتعبير، وقبول الاختلاف وما تؤكد هذه القيم من ثقافة وحقوق المواطنة وكذلك تعميق ثقافة التحديث والتي تؤكد على قيم احترام الوقت، والقانون، والعمل الجماعي، والعمل المبني على التخطيط، والتقييم على أساس الكفاءة والقدرة على الإنجاز دون أي اعتبارات أخرى، تخرج عن إطار المسئولية الاجتماعية والإدارة السليمة والرشيدة للصراعات.

هذا ويساهم ترسيخ الثقافة الديمقراطية وتعميق ثقافة التحديد في بناء المواطن القادر على التفكير الحر، والإبداع، والتفكير العلمي والنقدي الذي يربط الأسباب بالنتائج، والقدرة على التحليل والاستنتاج والتجريد، واستخدم المنهج العلمي في تفسير ومواجهة كل الظواهر والمشكلات.

إن الوصول إلى هذه الأهداف يتطلب أن تقوم المؤسسات التعليمية بتقديم قدر معقول من المعلومات والذي يمكن أن يساعد الدارسين في الوصول إلى مصادر المعرفة بأنفسهم كما يؤكد على نسبية صحتها وقبول الاختلاف في الآراء وتنوعها وامتلاك مهارات التحليل والاستنتاج وربط الأسباب بالنتائج ومعرفة تاريخ تطور مجتمعهم والمشكلات التي تواجهه، وفي نفس الوقت التأكيد على قيم المساواة والحرية والعدل والمسئولية الاجتماعية والجمال والخير والتمكين من بعض المهارات الأخرى وخاصة مهارات الحث على العمل الجماعي والحوار والمشاركة والتفاوض والتعبير عن الذات والتخطيط.

كما يتطلب تحقيق كل الأهداف السابق الإشارة إليها أن يتم تقديمها من خلال سلسلة متتالية ومترابطة من الأنشطة التي تمارس داخل الفصل وفي المدرسة وفي الأسرة وفي نطاق المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة، والتي تستهدف إحداث أكبر قدر من التفاعل والتأثير لتنمية الإحساس بالقدرة على الفعل والمسئولية الاجتماعية والمشاركة، كما أنها تعتمد أيضا على استخدام استراتيجيات التعليم بالمشاركة كمفتاح لتطوير مهارات وقيم الثقافة المدنية والذي يجاوز مجرد إعداد كتب ومقررات دراسية وتعليمية.

الفصل الثاني

الشباب ودور الإعلام

فـي تحقيق رؤية الذات وقبول الآخر

مقــدمة[٢]

يمثل اكتشاف الذات والعلاقة مع الآخر واكتشاف وقبول الاختلاف مع الآخر وتحديد ملامح الهوية وحمايتها أمرًا حيويًّا، وخاصة في ظل العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات وما تحدثه من تحولات في القضايا المهمة والتي تمثل تحديات وإشكاليات حقيقية أمام الإنسان.

والإنسان بوصفه كائنًا اجتماعيًّا، عليه أن يقيم علاقته مع غيره من البشر مهما اختلفت الهويات والفكر. وتعتبر عملية التواصل مع الآخرين ما هي إلا إعادة لاكتشاف الذات وفي نفس الوقت اكتشاف للآخر والتي يتضح خلالها نقاط القوة والضعف لدى الإنسان، وذلك من خلال ما تطرحه هذه المعرفة من حقائق وتساؤلات حول الآخر وماذا يعني الآخر بالنسبة للشخص دون اللجوء إلى التنميط والتعميم، فإذا وُضع ذلك في الاعتبار، يمكن أن يحدد مدى إدراك الآخر. وترجع أهمية هذه القضايا في المساعدة على معرفة ماهية أو طبيعة أو شكل إدراك الشباب العربي لنفسه ومدى الاتفاق أو الاختلاف في هذا الإدراك بين الشباب في الدول العربية وكذلك معرفة ما تقدمه المؤسسات المختلفة في الدول العربية في تشكيل هذا الإدراك وبصفة خاصة المؤسسات الإعلامية.

---

(٢) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات التي دارت أثناء المؤتمر تحت عنوان «الشباب ودور الإعلام في تحقيق رؤية الذات وقبول الآخر»، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور

أنا والآخر وتحديد الهوية

تختلف الهوية من شخص إلى آخر وبالطبع يختلف تعريف الهوية عن تعريف المواطنة حيث ترتبط الهوية أكثر بالانتماء الثقافي، والذي يميز المجتمعات عن بعضها في أنماط السلوك والعادات وكذلك في الثقافة المادية والروحية الموجودة في المجتمع، ولكن يجب التنبيه إلى أنه رغم التسليم بالتمايز في الهويات في البلد الواحد فإن ذلك لا يعني أي تمييز في حقوق المواطنة، وبالرغم من وجود هويات ثقافية مختلفة نتيجة للانتماءات المختلفة وحق كل من هذه الهويات في معرفة تاريخ وأصول المجموعة التي ينتمي إليها بالهوية وحقوقه في التعبير عنها والاحتفاظ بتراثها ولغتها في حالة وجودها. وبالرغم من كل ذلك فإن الجميع لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات كمواطنين ودون أي تميز أو تفرقة.

وبالطبع يمكن لأحد الأفراد أن ينتمي إلى أكثر من هوية واحدة ولا يعني ذلك بالطبع وجود أي تناقض. وعلى سبيل المثال فإن الانتماء الديني يشكل جزءًا من الهوية، ولكن هذا الانتماء الديني لا يعني أي تمايز بين من ينتمون إلى دين معين أو دين آخر حيث ينتمون جميعا للهوية الثقافية الموجودة في المجتمع الذي يعيشون فيه والتي قد يحدث أنها تتشابه مع مجتمعات أو دول أخرى مجاورة لنفس البلد، ولكن هذه الانتماءات الدينية أو الثقافية لا يمكن أن تنعكس أو تؤثر على حقوق المواطنة التي يتمتعون بها بصرف النظر عن الاختلاف الديني.

ويشير الكثير من المتخصصين إلى أن الطفل في أي مجتمع يكتسب هويته من هوية الجماعة التي ينتمي إليها ويعيش بينها بشكل تلقائي عبر الأسرة، ومن خلال وسائل الإعلام، ثم من خلال تعاملاته مع الآخرين عندما يكبر ويخرج للحياة خارج مجتمع الأسرة، ولكن عددًا آخر من المتخصصين يعتقدون أن القضية أعقد من هذا وتتجاوز التلقائية في تحديد ملامح الهوية وأنه يمكن توجيه وتحديد ملامح وسمات بعينها للهوية الجماعية وتساهم في ذلك الأنشطة والعمليات التي تقوم بها مؤسسات التنشئة مثل مؤسسة الإعلام والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الدينية، وبذلك فإن اكتساب الهوية يعتبر عملية طويلة وتراكمية تبدأ بالأسرة منذ مراحل التنشئة الأولى والتي يكتسب فيها الإنسان هويات مختلفة فقد يكون ذكرا أو أنثى، مسلما أو مسيحيا أو طفلا أو كهلا، وأن كل

هذه الهويات الفرعية هي التي يتحدد على أساسها تعريف هوية الشخص وهو ما يطرح إشكالية أخرى تتعلق بعلاقة هذه الهويات الفرعية بتحديد العلاقة بين الأنا والجماعة وهو تحديد مهم على مستوى الفرد والجماعة وخاصة أنه من المعروف أن الهوية العليا يمكن أن تؤثر وتخضع لها الهويات الفرعية.

دور الإعلام في اكتشاف الذات وفهم الآخر

يلعب الإعلام دورًا هامًّا في مجال معرفة الفرد لقدراته، وكيفية استغلال نقاط القوة فيها ومعرفة نقاط الضعف حتى يمكن تجاوزها والبناء عليها، ولذلك يبدو التأثير الهام الذي يلعبه الإعلام في مجال اكتشاف الذات وكيفية إدارة العلاقة مع الآخر وما يمكن أن يقوم به من دور إيجابي في تجاوز فجوة عدم المعرفة وغياب الثقة، وإزالة أشكال اللبس وتخفيف نقط الاحتقان وبالتالي إمكانية خلق المناخ لفهم الذات والآخر، ولتبادل الحوار والتفاعل معه، وفي نفس الوقت يمكن أن يلعب الإعلام دورًا سلبيًّا وعائقًا في طريق أي حوار أو تفاعل حضاري. وتتوقف المحصلة النهائية لما يقوم به الإعلام في هذا السياق على مدى قدرة الإعلام على أن يكون توجهه الثقافي الأساسي متجاوزًا لحسابات اللحظة الآنية وما قد يؤثر فيها من مشكلات أو قضايا طارئة، وأن يصبح قناة فاعلة وقادرة على تعميق الفهم المشترك وإزالة الصور النمطية والتعميمات الانطباعية التي تسهم في تحديد مسار العلاقات مع الآخر.

ويتوقف ذلك على مدى قدرة الإعلام في أن يعكس الصورة الذاتية بكل تفاصيلها وبكل ما نحب ونكره فيها وكذلك بالنسبة للآخر، وهو ما يعني أن يتبنى الإعلام نظرة مركبة غير سطحية تعكس حضور التفاصيل الدقيقة والتناقضات الداخلية والتنوعات، وألا ينساق إلى الاتجاهات التي تضخم من الذات أو التي لا ترى وجود أي عيوب أو ترى ضرورة التغطية عليها أمام الآخر والذي يفرض على الإعلام الاهتمام بمحاربة الصور السلبية والنمطية عن الذات وكشف زيفها وعدم مصداقيتها وأن يقوم عرضه لذلك على أساس الموضوعية.

كذلك يجب معرفة أن نجاح الإعلام في التأكيد على أن وجود أي شيء لا يرتبط شرطيا باختفاء الآخر أو إلغائه، وخاصة أن الآخر في ظل العولمة وثورة الاتصالات أصبح موجودًا داخل حجرات

منازلنا ويمكن التأثير فيه والتأثر به من خلال مفاتيح الأجهزة الإلكترونية مثل الدخول على شبكة الإنترنت والتي تتيح قدرًا هائلاً من التفاعل والتواصل والسرعة والقدرة على التمازج.

إن هذا التوجه في الرسالة الإعلامية يرسخ في مبادئ ثقافة القبول بالتعددية، وبالتالي التسليم بالاختلاف والتنوع، كما يتضمن الاعتراف بالآخر وبأن كل الشعوب، وسائر الثقافات ما هي إلا تعبيرات اجتماعية عن الواقع الذي تعيشه مجموعة من البشر عبر تطورها التاريخي، وأن الاختلاف بينها لا يعنى تفضيلاً أو تمييزًا لإحداها على الأخرى، وإنما يعني تباينا للظروف والبيئات والسياقات الاجتماعية التي تحيط بكل منها.

إن الاعتراف بالغير هو الحجر الأول الذي تترتب عليها مبادئ التسامح والقبول بالتعددية، والعكس صحيح، لأن إنكار الغير ينطلق من مفاهيم الاستعلاء العنصري، والرغبة الجامحة في الهيمنة المطلقة التي تنكر في الأصل وجود الطرف الآخر، وبنفس المنطلق فإن القبول بالآخر – في العلاقات بين البشر – هو شرط ضروري للحوار، فالإنسان لا يتناقش أو يتحاور مع طرف ينكر وجوده، ولا يتبادل الرأي مع أحد لا يعترف به أصلا. وفي هذا السياق، فإن إنكار وجود الآراء الأخرى هو المقدمة الطبيعية والأساس الفلسفي لقيام الدولة الاستبدادية وازدهار العقائد الشمولية التي تزعم التفرد بامتلاك الحقيقة المطلقة في جميع الأمور سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، والتي تنكر ما عداها من آراء وأي حجة أو مصداقية، وهذا أمر لا يمكن قبوله في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي يعيشها العالم الآن.

كذلك يتوقف نجاح الإعلام على التأكيد في جميع وسائله على القيم والفضائل الإنسانية والانحياز إليها، والتي بالنظر إليها نجد أنها قيم مشتركة بين كل الثقافات مثل التسامح والحرية والعدالة والديمقراطية والعقلانية وحقوق الإنسان ونصرة المظلومين والمستضعفين في الأرض وغيرها من القيم المطلقة. وهو ما يعني تجاوز الانحياز الأيديولوجي بمفهومه السياسي، وخاصة أن النظم التي قامت على مبادئ أيديولوجية صارمة ومحددة، والتي زعمت أن هذه المبادئ هي الوحيدة التي تعبر عن مصالح الشعب وهويته، كان من الطبيعي من وجهة نظرها أن يتأسس نظامها السياسي على الحزب الواحد، وعلى وجود أيديولوجية واحدة سائدة ومهيمنة على نظام التعليم وأدوات الإعلام

وغيرها من المؤسسات الأخرى، وذلك لأنها تعتبر المدارس الفكرية الأخرى أعداء للشعب ولذلك كان من الطبيعي في ظل هذه النظم حرمان أصحاب الآراء المخالفة من حقوقهم السياسية كنتيجة مترتبة على المسلمات التي انطلقت منها تلك النظم. ولهذه الأسباب فمن الضروري أن يركز الإعلام خاصة في مجال سعيه للتعرف على الذات واكتشاف الآخر أن يركز على قيم التسامح، والتي تحمل معنى الاعتراف بالآخر ، وقبوله على قاعدة من المساواة والندية والتكافؤ، حيث إنه في عالم القيم والمبادئ ليس من حق ثقافة معينة أن تمارس الاستعلاء على الثقافات الأخرى، والقاعدة الأساسية في العلاقات بين البشر والمجتمعات هي «عش ودع الآخرين يعيشون»، في إطار احترام النظام الاجتماعي العام الذي تتوافق عليه الأغلبية.

وتتضمن قيمة التسامح أيضًا الاعتراف بأنه في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليس من حق أحد أن يزعم امتلاك كل الحقيقة، لأن مثل هذه الأمور هي أمور متغيرة ونسبية، وهي بطبيعتها يحتمل الاختلاف بشأنها، فما يكون حلا لمشكلة يواجهها مجتمع ما، قد لا يكون حلا لذات المشكلة في مجتمع آخر، بل قد لا يصبح مناسبا لحل نفس المشكلة في ذات المجتمع في مرحلة تاريخية لاحقة. إن العبرة في هذه الأمور هي بنتائج التطبيق والممارسة، وهناك الكثير من الأفكار التي تبدو أنها نبيلة ومبهرة من الناحية النظرية، ولكنها تحولت إلى كوابيس وكوارث عند تنفيذها على أرض الواقع، ولذلك فإن قيم التسامح يتعلم منها الأفراد احترام الرأي الآخر، والاعتقاد بأن الإيمان بصحة ما يدعو إليه أي فرد أو جماعة لا يستوجب اعتبار الآراء المخالفة «باطلة» بالضرورة، وقد يكون لكل منها بعض من مقومات الصحة، ولذلك فإن الحوار لا يمكن أن يعتبر مباراة يفوز فيها أصحاب أكثر الآراء تشددًا أو تطرفًا أو غلوًّا، إنما الحوار هو إثراء متبادل وتفاعل مستمر بين أطراف يسعى كل منها إلى الوصول للحقيقة؛ كلٌّ على حسب اجتهاده وعلمه.

إن استمرار تقدم المجتمعات وتواصل نهضتها لا يمكن أن يقوم على التعصب لرأي معين ولا يمكن أن يتحقق على أساس زعم تيار واحد احتكار الحقيقة، وإنكاره حق الآخرين في التعبير عما يعتقدون به، ولكن تبنى المجتمعات على التفاعل الحر بين سائر التوجهات الفكرية. والتصحيح المستمر لأخطاء الواقع وسلبيات الممارسة بهدف الوصول إلى أفضل الآراء التي تستجيب

لاحتياجات أغلبية المجتمع، ولا تصادر حق الأقلية في التعبير عن هذه الآراء في شكل سياسات وممارسات عملية.

وهنا تظهر مرة أخرى أهمية دور الإعلام في تنمية قيمة التسامح وثقافة الديمقراطية بين الأطفال والشباب وإعطائهم الفرصة للتعبير عن آرائهم، وتعويدهم على قبول الآراء الأخرى المخالفة لهم، وخاصة أن تأكيد هذه القيم من قبل الإعلام وجعلها جزءًا من ثقافة الشباب يعتبر أمرًا ضروريًّا لتدعيم التطور الديمقراطي في أي مجتمع، مع التأكيد على أن تطبيق ذلك لا يمنع من الالتزام بالقواعد المهنية والأخلاقية للعملية الإعلامية، مثل تحري الصدق في الأخبار وإتاحة المعلومات كاملة وعدم المبالغة أو المراوغة في العرض وتوفير المبررات التي يعرضها جميع الأطراف مع عدم الانحياز لأي منها، وبالتالي تصبح الرسالة الإعلامية مجالا أكثر فاعلية للتفاعل مع الآخر أكثر من كونها معوقا لهذا التفاعل.

علاقة الشباب بالأجيال الأخرى

العلاقة بين الأجيال هي علاقة شائكة ومعقدة، تتسم أحيانًا بالتواصل والاستمرار، وأحيانًا أخرى بالانقطاع والرغبة في الاختلاف، أو بالرفض في أحيان أخرى وفي أغلب الأحيان بمزيج من هذا وذاك. وقد تصف الأجيال الأكبر سنًّا وترى أن الشباب أقل جدية، أو أكثر انصرافًا إلى التمتع بمباهج الحياة، وأقل تعرضًا لمصادر الثقافة التي يعرفها الكبار ونشأ عليها أو أنهم أقل تحملاً للمسئولية، وفي الوقت نفسه، قد ينظر الشباب إلى الأكبر سنًا على أنهم أقل معرفة بدقائق الحياة المعاصرة، وأقل إلمامًا بالتطورات الحديثة في العلم والمعرفة، وأكثر اعتماداً على تجارب وخبرات لم تعد ملائمة تمامًا لخوض غمار القرن الحادي والعشرين.

ومفهوم الجيل هو أحد مفاهيم العلوم الاجتماعية، ويشير إلى شريحة اجتماعية يجمع بينها التقارب العمري، ويختلف العلماء بشأن تحديد المدى الزمني للجيل الواحد، وإن كان أغلبهم يربط بين الجيل والحقبة الزمنية. حيث يقال جيل الأربعينيات أو السبعينيات أو التسعينيات. ولكن مفهوم الجيل يتجاوز هذا المعيار الزمني ليشمل أبعادًا نفسية ومزاجية وأمورًا تتعلق بنمط الحياة. فكل جيل ينشأ في مناخ سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي له سمات معينة، ويتعرض أبناؤه لمؤثرات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية متشابهة ومتقاربة.

والاختلاف بين الأجيال لا يرتبط فقط بالبيئة المحيطة بكل جيل سواء الداخلية أو الخارجية وإنما يرتبط أيضًا بمستوى التقدم التكنولوجي والتقدم الذي أحرزته الإنسانية عبر تطورها التاريخي وهو أمر لا نعطيه أحيانًا حقه من الأهمية والاعتبار. مع أن التطور الصناعي والتكنولوجي يعتبر عاملاً محددًا، بل وحاكماً لكثير من جوانب الحياة. ويكفي مثلاً المقارنة بين التقدم الذي أحرزه الإنسان في مجال الاتصال والمواصلات والذي أدى إلى مزيد من التفاعل المتبادل بين المجتمعات، وإلى تدفق المعلومات والأخبار عبر الحدود السياسية والقارات الجغرافية المتباعدة، وعلى سبيل المثال، فقد حدث عندما توفي نابليون بونابرت في منفاه في منتصف القرن التاسع عشر، أن استغرق الأمر عدة أيام لكي يعرف الشعب الفرنسي بوفاته، وكانت تلك الأيام هي المدة اللازمة لانتقال الخبر بسرعة الخيل التي كانت الأداة الأساسية للاتصال وقتذاك، وعلينا أن نقارن هذا بالبث المباشر لأجهزة التلفاز والتي تستطيع أن تنقل بعض الحروب أو المعارك في وقتها أو أن تنقل مباراة لكرة القدم في البرازيل أو فرنسا إلى كل أرجاء المعمورة في نفس لحظة حدوثها، أو نقارن ذلك بما وفرته التكنولوجيا من قدرات تسمح بطبع جريدة يومية في أكثر من قارة في نفس الوقت، أو بشبكة المعلومات العالمية «الإنترنت» التي أسقطت حاجزي الزمان والمكان، أو بالآفاق التي فتحتها بحوث الكيمياء الحيوية في مجال الجينات والاستنساخ، حيث كل هذا يوثر بالطبع على الإطار الفكري لأبناء الجيل الواحد، وعلى اختياراتهم وأولوياتهم.

وتتزايد في هذا العصر الذي نعيشه اليوم والذي يتسم بسرعة التطور، وازدياد الترابط بين الدول والمجتمعات والشعوب، وانتقال عناصر التأثير في المأكل والمشرب والملبس، وعناصر التقارب عبر أرجاء المعمورة، حيث نجد أنماطًا متقاربة في الزي أو عادات الطعام والموسيقى والتي تنتشر بسرعة من مكان لآخر. ورغم سرعة التغيرات هذه، تزداد الفجوة بين الأجيال وتتسع الشقة بينها، لأنه عندما يتسم التغير الاجتماعي بالتدرج والبطء تزداد فرصة التواصل بين الكبار والشباب بسبب وجود مساحة معقولة من الأواصر المشتركة ومن عناصر التواصل بينهما. ولكن عندما يسرع التغيير خطاه، وتتسارع الأفكار والاكتشافات والمخترعات الجديدة، فإن مساحة التواصل بين الأجيال تتسع، وهنا تظهر ملامح التطور، وأحياناً الصراع بين الأجيال.

ويأخذ الصراع بين الأجيال مظاهر شتى لعل من أبرزها فقدان اللغة المشتركة التي تسمح بالتواصل والحوار وبناء الثقة. إن الشباب ينظرون إلى الكبار على أنهم «موضة قديمة» وأنهم يسعون إلى فرض آرائهم وتصوراتهم عن الحياة عليهم، رغم أن تلك الآراء والتصورات قد تجاوزتها الأحداث. وفي الوقت نفسه ينظر الكبار إلى الشباب على أنهم تنقصهم الخبرة ولا يقدرون تبعات المسئولية وأنهم لا يحترمون حكمة الأجيال السابقة بالقدر الكافي، وهذه المشاكل تعبر عن بعض من جوهر مشكلة التواصل بين الأجيال.

إن طبيعة الاستمرار في المجتمعات رغم تغير الأفراد هي أحد مظاهر استمرار المجتمعات والذي يظهر في نقل هوية المجتمع وثقافته وخصوصيته الحضارية من جيل لآخر و إلا أصبح معنى الاستمرار شكليًّا وتافهًا، كما أن الاستمرار في قضايا الهوية والانتماء لا يتحقق بدون تنشئة اجتماعية وثقافية وسياسية فعالة، والتي لا يمكن أن تقوم على الفرض والإكراه، ولكن تعتمد على إيجاد قنوات للاتصال وفتح أبواب للحوار مع الأجيال الجديدة والذي يتحقق من خلال تواصل وحوار يسعى إلى تحقيق التواصل الثقافي والفكري دون مصادرة على حق الأجيال الجديدة في أن تحيى حياتها، وأن تعيش عالمها.

إن المعادلة الصعبة في كل ذلك هي كيفية الوصول إلى صيغة تسمح لجيل الكبار بأن ينقل حصيلة خبرته وتجربته الجماعية إلى جيل الشباب، دون أن يكون في ذلك قيدٌ على حق الشباب في تكوين خبراتهم الخاصة بهم، وأن يكون لجيل الشباب هذا الحق دون أن يكون من شأنه انفصاله عن تاريخ بلاده ومجتمعاته، وأن يتوازى مع ذلك الإيمان بأهمية النجاح في العمل المؤدى.

إن تحقيق هذه المعادلة الصعبة يتحمل -في الحقيقة- عبأه الأساسي جيل الكبار والمؤسسات المجتمعية المختلفة خاصة مؤسسات التنشئة والمؤسسات المعنية بالتعامل مع الشباب وخاصة من الذين يعملون مع الفئة العمرية بين ١٥ إلى ٣٠ عامًا، وهو الأمر الذي يتطلب البدء في التعرف على ثقافة هذه الفئة العمرية، والتي تتسم بقدر من الاستقلالية والتمايز له صلة مباشرة بسعي هذه الفئة إلى التحرر من كل القيود والحصول على اعتراف من المجتمع باستقلاليتهم وهو ما ينبع من الخصائص السلوكية والسيكولوجية للمرحلة العمرية التي يمرون بها، بالإضافة إلى ما يتوفر لهم من

قوة واندفاع ونزوع إلى المثالية مع رفض الواقع والسعي إلى إيجاد نظام حياة جديدة ومغايرة لما هو قائم في مجتمع الكبار.

كما يعتبر تمرد الشباب من أهم العوامل الدافعة لتشكيل ثقافتهم المستقلة خاصة عن ثقافة المجتمع والتي في الأغلب تتشكل عن طريق ثقافة الكبار وهو ما يؤدي في النهاية إلى إحداث نوع من التباعد والانفصال بين الشباب والمجتمع(٣)، وذلك في نفس الوقت الذي يتعرض فيه للعديد من التأثيرات الثقافية نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إلى جانب تعرضه للعديد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية ومن بين أهم هذه الضغوط ظاهرة البطالة التي يعاني منها قطاع كبير من الشباب والتي تساهم في إبراز ملامح عامة لثقافة الشباب ومنها أزمة الاغتراب والتي يعاني منها الشباب والكبار نتيجة طبيعة الأعراف والتقاليد التي تحكم بعض المجتمعات وعدم تطورها بما يتناسب مع متطلبات الشباب، بل وفي أحيان كثيرة بما يتناسب مع مقتضيات العصر والتطورات المحيطة في العالم الخارجي، إلى جانب عدم الاهتمام الكافي بمشكلات الشباب وقضاياه على المستويين الرسمي وغير الرسمي، يضاف إلى ذلك كما سبق الإشارة النظرة المجتمعية التي تتهم الشباب غالبا بعدم النضج أو عدم إمكانية الاعتماد عليه لعدم تحمله المسئولية وهي العوامل التي تفرض على الشباب، أما الانسحاب من الواقع ورفضه وإما الخضوع له في الوقت الذي ينفر منه، وإما التمرد ومحاولة تغييره(٤).

كما يلعب اختلاف اللغة المتداولة بين الشباب عن اللغة السائدة بين الكبار ولو جزئيا، واستخدامهم لتعبيرات وصور كلامية لا يفهمها سواهم نتيجة انفتاحهم على ثقافات أخرى وشباب آخرين، أو استعمالهم لأدوات تكنولوجية جديدة؛ كل ذلك يساهم في تغيير أسلوب معيشتهم مقارنة بالكبار خاصة استخدام الكومبيوتر وشبكة الإنترنت كأداة للتواصل والحوار والتعبير عن الذات وفيما بينهم مع العلم أن هذا التغير في اللغة وإن كان لا يرقى إلى أن يشكل لغة مستقلة

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: ثقافة الشباب/ قضايا مستقبلية، سلسلة تصدر عن مركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، علي صلاح أبو الخير، عدد ٢ نوفمبر ٢٠٠٦.

(٤) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى «الشباب العربي وملامح ثورة جديدة»، سليمان العسكري، مجلة بلاغ الإلكترونية.

بذاتها إلا أنه يعمق فجوة عدم التواصل مع أجيال الكبار بل الفجوة أكبر مع لغة أجدادهم وتراثهم. ويضاف إلى ذلك الهوس في استخدام الإنترنت والذي يسود بين عدد كبير من الشباب والذي يوفر أكبر مساحة من الحرية والتواصل بين مستخدميه على امتداد قارات العالم دون أي حواجز أو قيود وبالرغم من تواضع أعداد مستخدمي الإنترنت في المجتمعات العربية بشكل عام مقارنة بدول أوروبا أو الولايات المتحدة إلا أن معظم التنبؤات تشير إلى تزايد معدلات الإقبال على استخدام الإنترنت بدرجة كبيرة كما تشير معظم الدراسات إلى أنها تتركز على نحو خاص بين فئة الشباب(٥).

وتشير العديد من الدراسات أن هناك تأثيرًا واسعًا على عدد من الشباب بسبب انتشار المواقع الإباحية أو مواقع المحادثة التي تهدر الوقت والجهد، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على الصحة النفسية والسلوكية لعدد من الشباب، ويعمق من عزلتهم عن المجتمع ويؤدي إلى عزوفهم عن القراءة حيث يتفادى عدد من الشباب التعامل مع الكتب أو الاطلاع مثلاً على دوائر المعارف وكتب الفلسفة والتاريخ والاقتصاد، ويركزون معرفتهم حول ما يطلق عليه كتب الثقافة السريعة أو «التيك أواي» ويلجأون إلى بدائل أخرى للتسلية والمتعة عوضا عن مطالعة الكتب(٦).

وبالنسبة للتعامل مع التراث نجد أن هناك مواقف حدية حيث يأخذ الشباب في تعاملهم مع التراث موقفين كل منهما يشكل موقفًا متطرفًا، إما الحرية التي تصل إلى حد القطيعة مع التراث والمطالبة بانعزال الأمة عن تراثها بحجة جموده وعدم صلاحيته، أو المحافظة بالوقوف عند التراث بدعوى قدسيته وأنه بكل ما فيه هو الحافظ لهوية الأمة. هذان التياران -وكلاهما غير صحيح- يؤثران سلبًا على مواقف جموع الشباب في التأثر بأحدهما دون الآخر، ويؤدي إلى استقطابهم دون إعمال الفكر تحت تأثير العوامل النفسية والسلوكية التي تتميز بها هذه الفئة العمرية.

هذه هي أهم السمات العامة التي تميز ثقافة أجيال الشباب في العصر الراهن والتي يجب أن يتعامل معها الإعلام ومؤسسات التنشئة والمؤسسات المعنية بقضايا الشباب بحرص حتى يحد

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر «هوس الإنترنت وتداعياته الاجتماعية والسياسية»، أحمد محمد صالح، كتاب الهلال، عدد ٦١٢، مارس٢٠٠٢.

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر «ماذا يقرأ شبابنا في عصر العولمة؟»، ربما سعد، ندوة العولمة وأولويات التربية، جامعة الملك سعود، إبريل ٢٠٠٤.

من الجوانب السلبية التي تساعد الشباب في التعرف على ذاته وهويته؛ وهو ما يتطلب بشكل مباشر زيادة هامش الحرية المسموح به للشباب في المجتمعات العربية، وزيادة التمازج وعلاقات التعاون والتنسيق بين المنظمات الشبابية العربية، وكذلك الانفتاح على المنظمات الشبابية الدولية، وهو الأمر الذي يمكن أن تسهم فيه بشكل مباشر جامعة الدول العربية عبر إنشاء مظلة للتبادل الشبابي المنظم مع شباب الدول الأجنبية الأخرى أسوة ببرامج الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن نظرًا لما للاتصال المباشر من فائدة أكبر، كذلك التوسع في ترجمة أمهات الكتب العربية الموجهة للغرب، وفي مجال الإعلام تحديدا كما يمكن أن يقوم الإعلام بإبراز الهوية العربية في وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك إبراز التجارب الشبابية الناجحة من أجل مزيد من منح الثقة للشباب العربي بنفسه، وتصميم برامج خاصة للتعريف بالذات والآخر، والذي يمكن أن يتحقق من خلال المساعدة في إنشاء مواقع إلكترونية متخصصة باللغات المختلفة والتي يمكن أن يساهم فيها الشباب بعدد كبير وخاصة في توضيح وجهة نظر الشباب العربي للآخر وفتح قنوات للحوار المنظم معه.

الفصل الثالث

الشباب ودور الإعلام
فـي تحقيق الأمن الإنساني

مقــدمة(٧)

يعتبر موضوع الأمن الإنساني من المفاهيم الهامة والجديدة في العلوم الاجتماعية والدراسات الإستراتيجية، وقد انتقل الاهتمام من مفهوم الأمن القومي باعتباره أمن الدول، إلى أمن المجتمعات، إلى الأمن الإنساني. وينطلق هذا المفهوم من التأكيد على أن جوهر الأمن ومناطه في أي دولة أو مجتمع هو «أمن الإنسان» أي أمن الأفراد، وقدرتهم على إدارة حياتهم اليومية دون خوف أو تهديد. ومن ثم، فإن هذا المفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الشاملة المستدامة.

ويطرح مفهوم الأمن الإنساني عددًا من التحديات التي تواجه المجتمعات ومن أهمها العلاقة بين الأمن الإنساني وبرنامج التنمية، خاصة أن تحقيق الأمن الإنساني يمكن أن ينهض بالمجتمعات وتتحول من مجتمعات نامية –والتي غالبًا ما تتعثر فيها محاولات التنمية– لتصبح من الدول المتقدمة، وذلك على حسب حالة ومستوى الأمن الإنساني فى هذه المجتمعات مع العلم أن الأمن الإنساني لا يمكن أن يتحقق بشكل سريع وخاطف ولكنه يظهر نتيجة سلسلة من الجهود المتصلة والمتعاقبة كما أنه لا يوجد سقف يقف عنده مستوى تحقق الأمن الإنساني ولكنه يتبع طريق مفتوح لا نهاية له، ويوجد عدد من التحديات التي يواجهها العالم الآن وتؤثر على تحقيق الأمن الإنساني ومنها ظاهرة الإرهاب والتي تشكل تهديدًا لأهم عناصر الأمن الإنساني وهو الحق في الحياة وخاصة

(٧) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات التي دارت أثناء المؤتمر تحت عنوان "الشباب ودور الإعلام في تحقيق الأمن الإنساني"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور.

بالنسبة لفئات الشباب والذي يتوقع منه دور هام في تحقيق الأمن الإنساني وإشاعة الوعي بأهميته في المجتمع عمومًا، وبين فئات الشباب بصفة خاصة.

مفهوم الأمن الإنساني

يعبر مفهوم الأمن الإنساني عن الاستقرار والتمتع بحق الحياة الكريمة والرخاء والمؤاخاة، ومنذ عام ١٩٩٤ بدأت تقارير التنمية البشرية في بلورة المفهوم بطريقة أوضح وبدأ يرتبط بمفاهيم التنمية، وتستند فكرة الأمن الإنساني إلى أن تحقيق أمن الإنسان أو الفرد يجب أن يكون محور السياسية الوطنية والإقليمية والعالمية، وهو ما يعني أن الأمن الإنساني يركز على ما يهدد الفرد سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وصحيًّا وثقافيًّا.

كما أن استقرار أو انعدام الأمن الإنساني يؤثر تأثيرًا بالغًا ومباشرًا على مفهوم الأمن الدولي international security، ولذلك يكون الأمن الإنساني ضرورة ملحة ومستمرة، لأنه يرتبط بالنمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والتقدم الثقافي، وهو ما جعل العديد من المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من المنظمات غير الحكومية تتبناه وتعمل على تحقيقه، بالإضافة إلى أن عددًا كبيرًا من الدول مثل اليابان وكندا، وغيرها تؤكد على أهمية تحقيق الأمن الإنساني فيها ويستند أهمية مفهوم الأمن الإنساني إلى اختلافه عن مفهوم الأمن التقليدي وخاصة في الوقت الذي يعيشه العالم الآن والذي يحدث فيه عدد من التدخلات الدولية والتي تتجاوز في أحيان كثيرة بعدها الإنساني وتعمل كغطاء لمصالح سياسية.

وعلى امتداد بلدان العالم تتنوع الأسباب وراء تدهور حالة الأمن الإنساني والتي قد تكون نتيجة اندلاع الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة داخل البلد الواحد، أو انتشار الأسلحة سواء كانت صغيرة أو كبيرة بين أفراد المجتمع، وفي هذا الإطار يشير التقرير السنوي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إلى أن هناك حوالي مليوني طفل يموتون سنويا بسبب الاستخدام الخاطئ للأسلحة وتوافرها غير المشروع أو نتيجة انتشار الألغام ومخلفات الحروب في الأراضي التي تكون مسرحا للنزاعات المسلحة، وكذلك بسبب انتشار الأمراض العصرية كالإيدز، والطاعون والكوليرا والتي

تؤثر في تدهور حالة الأمن الإنساني في بعض المجتمعات وذلك كله إلى جانب انتشار زراعة والاتجار في المخدرات وتعاطيها خاصة بين الشباب، وانتشار الجريمة والإرهاب، والتلوث البيئي، ولذلك نجد أن دولة مثل اليابان قد ركزت على البعد التنموي لمفهوم الأمن الإنساني، بهدف تحقيق استقرار الحياة بعيدا عن التهديدات البيئية أو انتشار الأوبئة، والأمراض، أو انتهاك الحقوق الأساسية ..إلخ، وبادرت في هذا الاتجاه بتقديم أشكال متنوعة من المعونات والمساعدات المالية والفنية لمساعدة ضحايا هذه المشكلات وكذلك للمهاجرين أو المصابين من ضحايا النـزاعات المسلحة، وهو ما دفع العديد من بلدان العالم إلى دعم حملة مكافحة انتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد كأول تعبير مباشر من أجل تحقيق جدول أعمال الأمن الإنساني.

وقد اقترحت حكومة اليابان إنشاء لجنة الأمن الإنساني في إطار منظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ وهي اللجنة التي بدأت عملها بقوة وجدية وأعدت تقريرًا هامًّا في عام ٢٠٠٣ حول أهمية الأمن الإنساني وضرورة تطوير النظرة إلى الأمن الإنساني، كما طرحت الحكومة اليابانية أيضا فكرة إنشاء صندوق للأمن الإنساني في إطار الأمم المتحدة تتجمع فيه المساعدات لمواجهة ما يتعرض له الأفراد في مختلف دول العالم من مشكلات تهدد أمنهم وسلامتهم، ولكن الجهود المبذولة لتحقيق تلك المبادرة لم تكلل بالنجاح الكامل وقد كان إلى جانب ذلك رؤية أخرى لتحقيق الأمن الإنساني تبنتها كندا ودول الاتحاد الأوروبي والتي ركزت على تحقيق أمن العالم بعيدًا عن الاهتمام المباشر بأمن الأفراد بل من خلال الاهتمام بالمشكلات الدولية التي يتأثر بها كل سكان العالم خاصة في ظل الطبيعة المتداخلة والمعقدة للتهديدات التي يتعرض لها العالم، ويرى البعض أن هذا المنظور يفتح الطريق أمام التدخلات الدولية في الشئون الداخلية لبعض الدول والعمل على فرض أنماط سياسية واقتصادية وثقافية معينة بما يخدم مصالح الدول الأقوى أو الأكثر تقدمًا.

وتشير كل هذه الأمور وبوضوح إلى تطور مفهوم الأمن الإنساني وأهم المجالات التي تبلورت على الصعيد الدولي على اعتبار أنها من الأمور التي أصبح المجتمع الدولي يركز عليها لتحقيق مفهوم الأمن الإنساني والتي تتعلق بعدد من الموضوعات مثل الرعاية الصحية والعنف ضد المرأة وحماية الأطفال أثناء النـزاعات المحلية وانتشار وتداول الأسلحة الصغيرة والتي سنتعرض لكل واحدة منها على حدة لأهميتها في تحقيق أو دعم تحقيق الأمن الإنساني.

يعتبر المرض والإعاقة والموت أخطارًا تتربص جميعها بالإنسان والمجتمعات التي تفتقر إلى الرعاية الصحية المتكاملة، ولذلك أصبح من الضروري توفير الرعاية الصحية الأولية للأسرة، لاسيما الأطفال من خلال برامج رعاية الطفولة والأمهات وبرامج رعاية الأمومة ومكافحة الأمراض الوبائية، والتغذية، والانتهاكات البيئة وغيرها، والتي تشكل جميعًا أو منفردة تحديًّا كبيرًا لأمن الإنسان في كثير من البلاد وخاصة في إفريقيا وآسيا، ولذلك أصبح من الضروري مشاركة الأفراد مشاركة فاعلة، في الخدمات وبرامج الرعاية الصحية، وليس فقط كمستقبِل ومتلقٍ لها، ولكن كمشارك في محاولة القضاء عليها ومحاربتها بكل الوسائل الممكنة، وفي الوقت نفسه، فإن المعلومات والمعارف الصحية والتي تعتبر حقًّا من حقوق المواطن يجب أن تتوافر وبكل الوسائل لمعرفتها واستخدامها؛ وخاصة أن القضايا الصحية أصبحت محورًا للتعاون الدولي، فالكثير من الأمراض لا تعرف الحدود، وكثيرًا ما تقترن حالة الفقر في الكثير من المجتمعات بتدهور الصحة، وتكون سببًا رئيسيًّا يهدد أمن الإنسان، ويعمل على ظهور النـزاعات بين الناس.

هذا وتتعرض المرأة في العديد من المجتمعات لأشكال مختلفة من العنف سواء كان عنفًا أسريًّا أو مجتمعيًّا ويتم ذلك أثناء الحرب أو في فترات السلم، ويشمل هذا العنف مظاهر كثيرة منها العنف البدني أو المعنوي والذي يصل إلى مستويات غير مقبولة مثل الاغتصاب والقتل أو أن يمارَس ضدها من خلال العديد من الأشكال الأخرى مثل الاستغلال الثقافي والإنساني.

وبسبب ما تتعرض له المرأة من الأشكال المختلفة من العنف، تُبذل كل الجهود على مختلف المستويات لضمان أمن المرأة وسلامتها، ومن بين هذه الجهود ما تم اعتماده من إعلان الأمم المتحدة لإزالة العنف ضد المرأة، وكذلك خطة العمل في مؤتمر المرأة ببكين والتي تم تبنيها عام ١٩٩٥وطالب المشتركين فيه بإزالة ومناهضة كافة أشكال العنف التي تعاني منها المرأة، كما تضمن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠، حول المرأة والسلام والأمن، مرحلة جديدة في مجال ضمان أمن المرأة والدفاع عنها حيث طالب بزيادة تمثيل المرأة في كل المستويات الخاصة بأنشطة عمل الأمم المتحدة بدءًا من مراكز صناعة القرار المتعلقة بموضوعات الوقاية من العنف ضد المرأة وتدابير حل النـزاعات، وفي قوات حفظ السلام، وفي مجالات التدريب والرصد للمخالفات التي تحدث وتتعرض فيها المرأة

لأي من أشكال العنف وفي بعض الحالات الأخرى مثل برامج إغاثة اللاجئين، وبرامج نزع السلاح وما تتبعه من جهود للتشغيل والتأهيل لكافة الأفراد وبصفة خاصة بالنسبة للمرأة والأطفال.

إن حماية المرأة من العنف بأشكاله المختلفة ومكافحة ما تتعرض له من تمييز أصبح محور الاهتمام من كل الدول، ويجري العمل من أجله على المستوى الإقليمي والوطني والأهلي حيث تُدار العديد من الحملات للتوعية والدفاع عن تلك الحقوق، والمطالبة بوضع التشريعات والسياسات المناسبة لبرامج المكافحة والرصد والإجراءات التي يجب تنفيذها على أرض الواقع، وخاصة ما يجب تحقيقه من نتائج لحماية المرأة من العنف على أساس أنه حق من حقوق الإنسان ينبغي العمل وعلى جميع المستويات من أجل تحقيقه.

وفي مجال حماية الأطفال أثناء النـزاعات المسلحة، نجد أنه وفي حالات كثيرة يتعرض الأطفال للخطر أثناء النـزاعات المسلحة، وحتى بعد انتهائها، كما يتم استغلالهم كجنود أطفال، أو من خلال أشكال أخرى من الاستغلال، وتفيد العديد من الدراسات إلى أن الأطفال هم النسبة الأكبر بين الضحايا المدنيين لأسباب كثيرة معروفة، ولذلك كفلت قرارات الأمم المتحدة للأطفال الحق في الرعاية الصحية والاجتماعية والإنسانية والتعليمية، وجاء البروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الأطفال ليمنع استخدام الأطفال كجنود، وحظر استخدامهم وتشغيلهم، وكفالة الحماية لهم.

وتفيد العديد من الدراسات إلى أن أكثر من ثلاثمائة ألف من الأطفال يعملون كجنود في العالم، ولذلك فهم في حاجة شديدة إلى المساعدة، والتأهيل وتوفير العمل المناسب لهم ولعائلاتهم، وقد شدد مجلس الأمن في قراره رقم ١٥٣٩ سنة ٢٠٠٤، على ضرورة التزام الحكومات بحماية الأطفال أثناء النـزاعات المسلحة، وتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بمراقبة ذلك.

وتشير الإحصاءات إلى انتشار وتداول الأسلحة الصغيرة مثل المسدس والبندقية والرشاش، والتي بسببها تم قتل نحو مليوني طفل خلال الأعوام العشرة الماضية، كما تفيد البيانات الإحصائية أن نحو ٦٠٠ مليون قطعة سلاح منتشرة في العالم ومن بينها حوالي ٦٠ ٪ يتم تداولها بصورة غير قانونية، ويعمل على اتساع انتشارها تجار الحروب والعصابات المنظَّمة وبعض الهيئات الأخرى؛ ولذلك فإن انتشار هذه الأنواع من الأسلحة وعدم وضع القوانين المنظِّمة لتداولها -إلى جانب

بعض العادات والتقاليد- تعمل على زيادة وانتشار الأسلحة، كما يساعد سوء الاستخدام كثيرًا في احتمالات إصابة المدنيين وخاصة من الأطفال والنساء.

وقد اهتم مؤتمر الأمم المتحدة حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة عام ٢٠٠١ بوضع برنامج عمل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية بهدف تعزيز الإجراءات الخاصة برصد وضبط الاتجار والاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، والعمل على الحد من استخدامها وانتشارها غير المشروع.

وتوضح محدودية الإجراءات التي تمت حتى الآن والانتشار الكبير للأسلحة السابق الإشارة إليها إلى تأخر المجتمع الدولي كثيرًا في الاهتمام بهذه المشكلة، التي أخذت تستفحل وتنمو يومًا بعد يوم، كما أن الأرقام تظهر بكل وضوح مدى حجم هذه المشكلة، وخاصة أن ضحايا الأسلحة الصغيرة والخفيفة في العالم يزيد عن ألف حالة موت يوميا بالإضافة إلى آلاف الضحايا الذين يحتاجون إلى العلاج والتأهيل الطويل والمكلف، وقد أظهرت إحدى الدراسات أن نفقات العنف المباشرة وغير المباشرة سنويا في أمريكا الجنوبية وحدها تبلغ حوالي ١٥٠ مليار دولار، وأن ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ترتبط بشكل مباشر بشبكات وعصابات المخدرات والتهريب والجماعات الإجرامية، الأمر الذي يلحق أضرارًا جسيمة بالأفراد والمجتمعات، بالإضافة إلى الأموال التي تُهدر في شراء الأسلحة التي لا تحقق أي مردود اقتصادي أو اجتماعي غير الموت والخوف والإعاقات المختلفة بأبعادها النفسية والاجتماعية والصحية.

وقد شهد يوم المرأة العالمي في مارس ٢٠٠٥ انطلاق حملة عالمية شعارها «أوقفوا عنف السلاح ضد المرأة» وذلك من خلال حملات للتوعية بالمشكلة، والحث على ضرورة ترخيص وتنظيم استخدام الأسلحة ومراقبتها، والعمل من جهة أخرى على زيادة مشاركة المرأة في فرق السلام وعمليات فض النـزاعات والأنشطة الخاصة بالجمعيات الأهلية، والتي تهتم بهذه المجالات، وكذلك تشجيع الأفراد الذين يهتمون ويعملون في هذا المجال، مع دعوة الحكومات إلى تشديد الإجراءات والتي يمكن أن تساعد في الحد من هذه الظواهر المخيفة.

وعلى الصعيد العربي، يلاحظ أن انتشار ظاهرة تداول الأسلحة الصغيرة في بعض الدول وخاصة في مناطق النـزاعات مثل العراق وغيرها، مما أدى إلى قيام مجلس وزراء الداخلية العرب –الذي تأسس عام ١٩٨٢– بجهود كبيرة لحماية المواطنين من عواقب انتشار ظاهرة تداول الأسلحة الصغيرة في الدول العربية؛ وذلك على اعتبار أن هذه من بين الأولويات للأمن الإنساني والتي تصب في إطار حماية الإنسان لاسيما المدنيين، وتجنب حدوث النزاعات، وتعمل على توفير العوامل الضرورية لحياة أفضل للفرد والأسرة والمجتمع.

حالة الأمن الإنساني في الدول العربية[٨]

حققت الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية إنجازات هامة في مجالات التنمية والاقتصاد والتطور الاجتماعي ولكن وبالرغم من ذلك ما زالت المجتمعات العربية تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تهدد حاضر العرب ومستقبل الأجيال الجديدة؛ حيث تظهر الإحصائيات أن معدلات الأمية والفقر وتدنّي مستويات التعليم والبحث العلمي والتطور التقني تدعو إلى القلق،كما أنّ هياكل الكثير من الإدارات تعاني من بعض حالات الترهل وتحتاج إلى إصلاحات جذرية وسريعة لتطوير مستوى الخدمات، والتي تمس احتياجات جميع المواطنين في مختلف جوانب حياتهم اليومية. بالإضافة إلى أن قضايا الحريات الشخصية والعامة والخدمات الاجتماعية وتوزيع الثروة والعدالة في توزيع الضرائب وحسن تحصيلها، والتنمية المتوازنة والمشاركة الديمقراطية، والتخفيف من حدة الانقسامات والتي لا أساس لها، تثير الكثير من الجدل والقلق الشديد بين أبناء الشعب الواحد.

ولعل أبرز ما يلفت النظر في التقرير الأول للتنمية الإنسانية في العالم العربي لعام ٢٠٠٢، إشارته إلى أن الفرد العربي سجل في السنوات العشرين الماضية أدنى نسبة نمو في مستوى الدخل في العالم لا يدانيه سوى سكان الصحراء الإفريقية، وأنه يحتاج إلى ١٤٠ سنة لمضاعفة دخله. كما أشار التقرير

(٨) يعتمد هذا الجزء على الأفكار التي وردت في المناقشات التي دارت أثناء المؤتمر بالإضافة إلى جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا الموضوع؛ انظر–بشكل خاص– «التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي»، عبد الله تركماني، الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية، جمعية الدراسات الدولية، نوفمبر ٢٠٠٤.

إلى أن سكان العالم العربي يتزايدون بنسب مرتفعة، بحيث بلغت أعدادهم ٢٨٠ مليونًا عام ٢٠٠٠، وأن هذا العدد سيصل إلى حوالي ما بين ٤١٠ ملايين و٤٥٩ مليونًا مع حلول ٢٠٢٠.

كما ذكر التقرير نفسه أن التحديات التي تواجهها التنمية الإنسانية العربية تقع في ثلاثة مستويات تتعلق بالحريات، والمساواة بين الجنسين، واكتساب المعرفة. وفي هذا المجال يمكن إضافة الظواهر الخاصة بالإرهاب والتي تهدد بتصاعد آثارها في المنطقة، بالإضافة إلى ازدياد التطرف وانتشار النـزعات الأصولية السلبية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بين الدول أو داخل الدولة الواحدة. بالإضافة إلى عدم استعداد دول المنطقة العربية للتحديات الاقتصادية المترتبة على العولمة، وعدم تناغمها مع التطور التكنولوجي السريع الذي يحدث في العالم.

وإذا كانت أصول التأخر العربي تعود إلى سنوات الحقبة الاستعمارية حيث أُجبر العالم العربي -كما هو الحال في جميع بلدان عالم الجنوب- على التخصص في إنتاج المواد الأولية الاستخراجية والزراعية لتصديرها بأسعار بخسة إلى الدول الاستعمارية، فقد بينت مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي الحاجة الملحة إلى تنمية شاملة، والتي ازدادت أهميتها مع تفاقم تحديات التخلف والفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وفي الوقت نفسه انتشار النـزعات الاستهلاكية التفاخرية التي يعيشها الأفراد في بعض الدول العربية والتي تؤثر سلبًا بالطبع على إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية لدى القطاعات الواسعة من الشعوب العربية؛ بالإضافة إلى تفاقم مشاكل توفير الغذاء، وضرورة الاعتماد على توفيره من خارج المنطقة العربية وبصفة خاصة مع الزيادة في معدلات العجز والنمو السكاني المطَّرد في العالم العربي، والذي تتراوح نسبته ما بين ٢,٥ إلى ٢,٦ ٪ سنويًّا، كما أن عدد السكان في المنطقة العربية يتضاعف كل ٣٠ سنة تقريبًا، وهو الأمر الذي يؤكد بشدة على الحاجة القوية إلى وضع وتنفيذ برامج التنمية الشاملة وخاصة أن نسبة الأطفال (أقل من سن ١٥ سنة) ترتفع إلى حوالي ٤٠ ٪ من العدد الإجمالي للسكان، مما يفرض على الحكومات العربية تأمين الخدمات والمتطلبات الأساسية من الغذاء والتعليم والصحة وغيرها من أجل ضمان المستقبل.

وتشير العديد من المؤشرات إلى ضعف عملية التنمية البشرية في العالم العربي استنادًا إلى معظم -إن لم يكن كل- المؤشرات المستخدمة في عملية التنمية البشرية. ولعل من أبرز هذه المظاهر

مشكلة الفقر وعدم المساواة، على الرغم من أن مظاهر الفقر تعتبر في الحقيقة جزءًا من العديد من المشاكل الأخرى، حيث تتواجد معه العديد من المؤشرات التي تدل على ضعف مستوى الرعاية الصحية، والانحسار الواضح في فرص التعليم الجيد، وشبه الغياب الكامل أو الضعف المزمن في سياسات الأمان الاجتماعي أو غيابه بالكامل، بالإضافة إلى ظواهر الحرمان واللا مساواة في القدرات والفرص، والتي تنعكس مظاهرها في استشراء الفقر في الدخل أو عدم المساواة الاقتصادية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الحرمان -بمعايير التنمية الإنسانية الأساسية- تبلغ حوالي ٣٢,٤ ٪ من إجمالي السكان في العالم العربي.

كذلك، وكما يشير نفس التقرير، فإن الناتج الإجمالي مازال يتراوح نموه بين ٠,٥ إلى ١ ٪ منذ عقدين، بينما تتراوح نسبة النمو الطبيعي للسكان بين ٢,٥ – ٢,٦ ٪ سنويًا، مما يعني أن الدخل الحقيقي للفرد العربي قد انخفض في هذه الفترة بنسبة ٤٠ ٪، يضاف إلى ذلك أن ٦٠ ٪ من المواطنين العرب يقعون ضمن الفئة العمرية الأقل من ٣٥ عامًا، كما أن نسبة الأطفال تحت سن ١٥ عاما تمثل نسبة ٤٠ ٪ من تعداد السكان، إضافة إلى أن عدد المواطنين العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر يتراوحون ما بين ٦٥ إلى ٧٣ مليون نسمة، بالإضافة إلى أن حوالي عشرة ملايين أخرى تعاني من سوء التغذية، وتصل نسبة الأمية إلى نحو ٢٥ ٪ ونسبة البطالة إلى نحو ٢٠ ٪ ، في حين أن الحكومات العربية قد أنفقت، خلال العقود الثلاثة الماضية ما يقرب من ١٨٠٠ مليار دولار على شراء الأسلحة بذريعة حماية الأمن الوطني والقومي، وفي الوقت نفسه تناقص تمويل التعليم تدريجيًا منذ عام ١٩٩٥، إذ انخفض الإنفاق على التعليم للفرد في الدول العربية -نسبة إلى الدول الصناعية- من ٢٠ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٠ ٪ في منتصف التسعينيات.

ورغم الحديث عن ديمقراطية التعليم وإلزاميته، فإنَّ الأعداد المطلقة للأميين تتكاثر في العالم العربي، فقد ارتفع عدد الأميين العرب من ٥٨ مليونا عام ١٩٨٢ إلى ٦١ مليونا عام ١٩٩٠، وإلى حوالي ٧٠ مليون عام ٢٠٠٠ بما يشمل ٤٠,٤ ٪ من جملة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة. وخاصة إذا علمنا أنّ هذه الفئة العمرية هي نفسها من ضمن العناصر البشرية التي تخدم التنمية العربية، وهو الأمر الذي يوضح الحالة الحرجة لنوعية القوى العاملة التي تمارس النشاط الاقتصادي في العالم العربي. حيث تتسم العمالة العربية – عموماً – بانخفاض مستوى المهارة،

نتيجة خصائص سياسات ومحتوى التعليم والتدريب في الدول العربية والتي تتسم بأنها غير فعالة وغير قادرة على خلق العمالة الماهرة، القادرة على التجديد والارتفاع بمستوى الإنتاجية والجودة.

كما أنَّ ظاهرة البطالة في الدول العربية تعتبر من التحديات الكبرى التي ستواجه العالم العربي في السنوات القليلة القادمة، وخاصة أن حجم القوى العاملة يزداد سنوياً بمعدل مرتفع منذ فترة التسعينيات في القرن الماضي، وهناك بعض المؤشرات التي تدل على أن هذه الزيادة يمكن أن ترتفع بطريقة أكبر خلال العقد الحالي، وبالتالي هذه الزيادة المطردة توضح ضرورة الحاجة إلى توفير ما يزيد عن مليونين ونصف مليون فرصة عمل بالإضافة إلى فرص العمل المطلوب توفيرها سنويًّا. وخاصة أن ظاهرة البطالة وخطورتها تكمن في ارتباطها بعدالة توزيع الدخل، ومحاربة الفقر، وحرمان الأفراد من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وممارسة حق العمل الذي لم يرسخ حق الاعتراف به حتى الآن.

هذا وتشير الإحصائيات إلى أنه ومع حلول عام ٢٠١٠ من المتوقع أن يصل حجم القوى العاملة العربية إلى ١٢٥ مليونا مع العلم أنَّ عدد المهاجرين، من أصحاب الكفاءات والتخصصات المهمة، إلى الخارج يقدر بعدة بملايين من الفنيين وحملة الشهادات العليا، وهم القوى الأساسية الضرورية لأية نهضة حقيقية، كما تشير بعض التقرير الأخرى إلى أن خسارة العرب بسبب هجرة العقول العربية تقدر بحوالي ١,٥٧ مليار دولار سنويا.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة فإن الدول العربية تواجه تحديات إنمائية في تحقيق أهداف الألفية فهناك نحو ١٠ ملايين طفل خارج المدارس، كما أن ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين ما زالت موجودة، حيث تبلغ نسبة الأمية لدى النساء حوالي ٥٠ ٪، وتحتل النساء نحو ٥ ٪ فقط من المقاعد المخصصة في المجالس التشريعية العربية. بالإضافة إلى أننا نجد على المستوى العربي أن متوسط مؤشر التنمية الإنسانية، يبلغ ٠,٦٥١ وهو أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٠,٧٢٩ على حسب تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٤، كما أنَّ المؤشر العام للمنطقة العربية يعتبر أقل من مؤشر البلدان النامية والذي يصل إلى ٠,٦٦٣. وبذلك نجد أنَّ الصورة الإجمالية للدول العربية توضح التفاوت الكبير في أوضاعها وتقدمها ومدى إمكانيته تحت ظل هذه الظروف من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

وعلى أساس أن التنمية الشاملة هي المفتاح الحقيقي للحصول على القوة، وبالتالي الوصول إلى أي مستقبل فاعل أو مثمر وفي ظل الأوضاع السابق شرحها في الدول العربية فإن انتظار العرب خلال العقدين المقبلين، وعدم الشروع في اتخاذ خطوات واثقة في طريق التنمية سيكون من نتيجته أن مستقبل العرب لن يكون أفضل من حاضرهم.

وعلى الرغم من أن الصورة التي تبرز عن التقدم العربي نحو تحقيق أهداف الألفية مع حلول عام ٢٠١٥ غير مشجعة، إلا أنه ومع ذلك يمكن للدول العربية، إذا رغبت وصممت، أن تغيّر الوضع القائم وتقود المسيرة نحو تحقيق الأهداف المرجوة بتبنّي إدارة حكم جيدة، وسياسات إصلاح عادلة لصالح الفقراء، وإدارة موارد نشطة وفاعلة، وتحديد أولويات واضحة ودقيقة للتنمية البشرية، وتبنّي أو تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي القادرة على خلق فرص عمل تمتص الأعداد الراغبة في الدخول إلى سوق العمل، بالإضافة إلى استقطاب نسب متزايدة من صفوف العاطلين عن العمل، ومعالجة الفجوات بين الريف والحضر.

هذا مع العلم أنه وبدون توفير البيانات الصحيحة والدقيقة عن كل مؤشر من مؤشرات أهداف الألفية، فلن تتمكن البلاد العربية من مراقبة التقدم نحو الأهداف. ولذلك فإنّ المهمة الأساسية والمطلوب التنبه إليها والتي يجب أن تكون في مقدمة أولويات العمل تتمثل في رفع القدرة على جمع البيانات وتبويبها واستخدامها.

ولذلك فإن الدول العربية مطلوب منها وبدون أي تردد في مواجهة هذه التحديات أن تعيد صياغة توجهات ومسار التنمية العربية، وبالطريقة التي تساعد على الاستفادة المتبادلة من الإمكانات والموارد المتوافرة لديها ككتلة إقليمية قادرة على الاستمرار والتواصل، وتطوير التعليم التكنولوجي وتضييق الهوة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفقاً للتطور العلمي والتكنولوجي، وهو الأمر الذي يتطلب توفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة ومستقرة، تحمي الطبقات الفقيرة وتحفظ حقوق الإنسان الأساسية وتلتزم بقيم العدل والمساواة وتحفظ استقلال الوطن وأمنه وتؤمن مستقبله ومستقبل أجياله.

ومن بين الأمور المهمة أيضًا ضرورة إعادة الهندسة البشرية العربية بشكل يتوافق مع متطلبات العصر، ولإتمام ذلك لا بد من تجاوز أدوات وأساليب التنشئة الاجتماعية المعوّقة لحركة النمو، والتي تعتبر في الأساس مهمة إستراتيجية تتطلب رؤية شاملة وإطار تفكير مختلف يتعامل مع التعقيد والتشابك وينأى عن الثوابت واليقين الذي يتطلب توافر إرادة سياسية صادقة وواضحة وقوية، وإعداد خرائط عن الحاجات التدريبية السنوية في المؤسسات العربية وخطط تدريب ديناميكية يمكنها أن تلبّي خاصية تجديد الاحتياج التدريبي، وإعطاء مفهوم التدريب المستمر أولوية قصوى وخلق الحوافز لترسيخه وربط نشاط التدريب بالإدارة العليا مباشرة، والاهتمام بإنشاء حضانات التكنولوجيا وتضييق الهوة بين حاجات السوق ومخرجات التعليم وفقا للتطور العلمي والتكنولوجي، ومحاربة الفساد بكل أنواعه وتسخير الموارد العربية لتنمية شاملة فعالة.

إن تدهور مؤشرات التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية له انعكاسه المباشر على أوضاع الأمن الإنساني في المجتمعات العربية كما لا يمكن الفصل بين هذه الأوضاع والنزاعات المسلحة وغياب الاستقرار السياسي في عدد من المجتمعات العربية والتي تؤثر على تدهور هذه المؤشرات، وأفضل مثال على ذلك ما يحدث في بلاد مثل الصومال والسودان والعراق واليمن وفلسطين.

ويتوقف أيضًا نجاح الخطط التنموية العربية على مدى إمكانية مواجهة تحديات العولمة واقتناص فرصها، على اعتبار أن ذلك المخرج الرئيسي لضمان أمن الإنسان العربي وهو ما يتطلب توفير شروط كثيرة، تأتي في مقدمتها توفير مؤسسات ديمقراطية تمكّن المواطنين من المشاركة في صياغة مستقبل وطنهم والمفاضلة، بحرية ووعي واستقلالية، بين الخيارات التنموية المتاحة وطرق ووسائل الوصول إليها، وبالتالي إجراء مفاضلة صحيحة بين الأعباء والمردود المتوقع لكل من هذه الخيارات. وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة الانطلاق في رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج القومي، ضمن نمط قطاعي متوازن، وفي الوقت نفسه إتاحة المزيد من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للشعوب العربية وكذلك توفير فرص العمالة المنتجة ومحاولة خفض البطالة، المكشوفة والمقنّعة، وتعبئة المزيد من الموارد البشرية التي يمكن أن تؤدي إلى تأمين المزيد من القدرة الشرائية في يد العدد الأكبر من المواطنين والاهتمام بإصلاح نمط توزيع الدخل داخل الأقطار

العربية، وتقليص الفجوة التنموية بين أقطار العالم العربي، وإتاحة تطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، بحيث تستطيع أن توفر للاقتصاد الأفكار والمعارف والمواقف والمؤسسات الضرورية للتحرك الاقتصادي بكفاءة، وبحيث يكون نموه وتحسن أدائه متواصلا وأن يتواكب مع ذلك تحقيق مشاركة شعبية واسعة، وخاصة في مجال اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتصلة باستراتيجيات وسياسات التنمية.

يضاف إلى كل ما سبق أن نجاح خطط التنمية التي تضمن أمن وسلامة الإنسان العربي سوف تظل مرهونة بقدرة الدول العربية على التنسيق والتكامل فيما بينها، وعلى تأسيس سوق عربية واحدة، تحقق الكفاية والفاعلية الاقتصادية من ناحية، وعدم الفصل بين السياسة والاقتصاد من ناحية أخرى، وذلك لأن الكثير من أسباب فشل التنمية العربية يعود إلى الوهم بإمكان تعجيل التنمية الاقتصادية في غياب تحرك واضح في اتجاه التحديث السياسي. وثمة قضية هامة أخرى تتمثل في الموقف من قطاع الدولة أو ما يطلق عليه: القطاع العام وذلك لأن أي تنمية عربية ناجحة في المستقبل مرهونة بالمحافظة على دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، خاصة في المشروعات الإستراتيجية. وهناك ضرورة لتواجد قوي لسلطة الدولة في وضع المعايير والقوانين والسياسات، وفي جمع الموارد المالية وتوزيعها، وفي إعداد البرامج الاجتماعية ومراقبتها من أجل ضمان الرفاهية للشعوب العربية.

وفي ظل هذا السياق يمكن للشباب أن يلعب دورًا مبادرًا في نشر ثقافة الأمن والسلام الإنساني، والذي يتطلب الحوار المستمر بين مختلف وجهات النظر خاصة من الشباب، واستخدام كل أجهزة التنشئة في مؤسسات التعليم والمؤسسات الإعلامية في التعريف بالقانون الدولي الإنساني والمواثيق المرتبطة به، وفي الوقت نفسه التواصل مع الحركات العالمية التي تدعم نفس المبادئ وتشديد الرقابة على كل الأشكال التي تروج للعنف خاصة الموجهة للأطفال وتشجيع تنظيم أنشطة شبابية متنوعة مثل معسكرات العمل لحل بعض المشكلات أو لتحسين نوعية الحياة؛ وخاصة في المجتمعات المحلية والصغيرة.

الخاتمـة

تتميز المناقشات التي عبرت عنها فصول هذا الكتاب بدرجة عالية من الموضوعية والحيوية حول القضايا المطروحة، والتي تدور حول رؤية الشباب لدور الإعلام في تحقيق المواطنة والسلام الاجتماعي، ورؤية الذات وقبول الآخر، وكيفية تحقيق الأمن الإنساني في المجتمعات العربية وهي الموضوعات التي اشترك الشباب أنفسهم في اختيارها والتي سبقها عدد من جلسات المناقشة والتداول من خلال اللقاءات التمهيدية التي ينظمها الشباب قبل كل منتدى، بالإضافة إلى مشاركة الشباب في إدارة جميع المناقشات التي يحتويها الكتاب والتي تم فيها عرض تجاربهم وخبراتهم في مجال تطوير مجتمعاتهم المحلية.

إن معظم آراء الشباب ومناقشاتهم تتسم بالإيمان بأن تحقيق التقدم العربي لن يتم إلا باشتراك كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع: الحكومات جنباً إلى جنب مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب أنفسهم، على أن يتم ذلك في بيئة يمكنها مواصلة الاتصال بين الشباب داخل المنطقة العربية وخارجها وضرورة أن تتميز هذه الاتصالات بالسهولة وخاصة أنه تسود العالم الآن تغييرات سريعة وهو الأمر الذي يلقي بتحديات وضغوط مستمرة على الشباب في المنطقة العربية.

كذلك هناك حاجة ملحة من أجل تفعيل العمل العربي المشترك، وأن يتم التركيز على تفعيل دور جامعة الدول العربية في مجال زيادة المشاركة والتفاعل بين الدول العربية، وخاصة في مجال إنهاء الصراعات الداخلية في المجتمعات العربية والتي أعاقت جهود التنمية المستدامة، وفرضت حالة من العجز على هذه المجتمعات، مع ضرورة تفعيل العمل الاقتصادي المشترك وخاصة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي للدول التي تعاني من فقر واضح في الإنتاج الزراعي والحيواني.

وفي هذا الإطار، يمكن أن تقوم الجامعة العربية بدور مهم في مواجهة حملة الإساءة للعرب والمسلمين واتهامهم بالتطرف ورعاية الإرهاب، وذلك من خلال تصميم البرامج اللازمة لتحسين صورة العرب والمسلمين في الخارج، وإيجاد مظلة عربية للتبادل الشبابي المنظم مع شباب الدول الأجنبية، ورعاية المؤتمرات والتظاهرات الدولية التي تساهم في غرس ثقافة الحوار البناء بين الحضارات والأديان المختلفة، والتوسع في ترجمة أمهات الكتب العربية الموجهة للغرب، ووضع الأطر القانونية المنظمة لعمل الفضائيات والصحف المستقلة التي تنشر في معظم الأحيان أخبارًا ضارة بصورة العرب لدى الآخرين.

ولتحقيق الإصلاح الشامل يجب الاهتمام والإسراع من جانب كل الدول العربية بتكثيف الجهود وتنظيم الخطوات اللازمة لتحقيق الإصلاح الشامل على كافة المستويات، على أن تنبع أجندة هذا الإصلاح من حوار مجتمعي يشارك فيه كل الأطراف -وخاصة من الشباب- من أجل تحديد الأولويات ومجالات العمل بعيدًا عن الضغوط الخارجية المفروضة من دول أو مؤسسات خارجية تختلف رؤاها لأوجه الإصلاح باختلاف أهدافها ومدى التوازنات الدولية الموجودة.

كما أن عملية الإصلاح تتطلب قيام الحكومات العربية باحترام حقوق المواطنين الأساسية كما نصت عليها الدساتير العربية والمواثيق الدولية ذات الصلة، وضمان تمتع الأقليات والجماعات المهمَّشة بهذه الحقوق، وإنهاء حالة الاحتقان الموجودة بين بعض الطوائف من أبناء الوطن الواحد وتأكيد إرساء الشعور بالمواطنة والسلام المجتمعي، وإصلاح نظم التعلم ودمج مفهوم المواطنة والأمن الإنساني في المناهج الدراسية، وتحفيز مؤسسات المجتمع المدني على القيام بدورها بما يسهم في إيجاد علاقة مباشرة بين المواطن ومجتمعه المحيط.

هذا، وتقع على الشباب مسئولية كبيرة في تنفيذ الإصلاح من خلال المنظمات والهيئات الشبابية المنتشرة في ربوع الوطن العربي، وإيصال أصواتهم وآرائهم في قضايا الإصلاح إلى النخب الحاكمة والمسئولين وهو ما يمكن أن يتم من خلال تكثيف اللقاءات الشبابية الدورية من أجل فهم أفضل لأوضاع الشباب وظروفهم ومعرفة القواسم المشتركة والاختلافات الموجودة بين الشباب في الدول العربية، وذلك كركيزة للحوار مع الآخر المختلف ثقافيًّا وحضاريًّا ولغويًّا، وخلق مجموعات

ضغط شبابية تتولى متابعة تنفيذ النظم والخطط في مجال إرساء قيم المواطنة والأمن الإنساني واحترام الذات وقبول الآخر.

وفي هذا الإطار، يمكن أن تلعب وسائل الإعلام دورًا أساسيًّا ومهمًّا في مجال تحقيق أهداف التنمية وذلك من خلال الوسائل التقليدية كالصحافة والإذاعة والتلفزيون والفضائيات والوسائل التقنية المستحدثة كالمدونات ومجموعات Facebook التي يمكن أن تدعم الدور الذي يقوم بإيضاح جهود التطوير التي تقوم بتنفيذها أجهزة الدولة المختلفة ونشر مفاهيم حقوق الإنسان وكيفية ضمان تطبيقها بين المواطنين وإبراز التجارب الشبابية الناجحة، وتصميم البرامج الخاصة بالتعريف بالهوية والحضارة العربية، لأن مسايرة الشباب العربي، ومعرفته بالتقدم الحادث في مجال تكنولوجيا المعلومات والنهضة العلمية لا يمكن أن يقل في أهميته عما سبق الإشارة إليه من ضرورة احترام حقوق الإنسان وعدم الانعزال عن ركب التقدم العالمي حتى تكون للأمة العربية مكانة مرموقة بين الأمم كما كانت من قبل.

ملاحق

كلمة

الدكتور **إسماعيل سراج الدين**

مدير مكتبة الإسكندرية

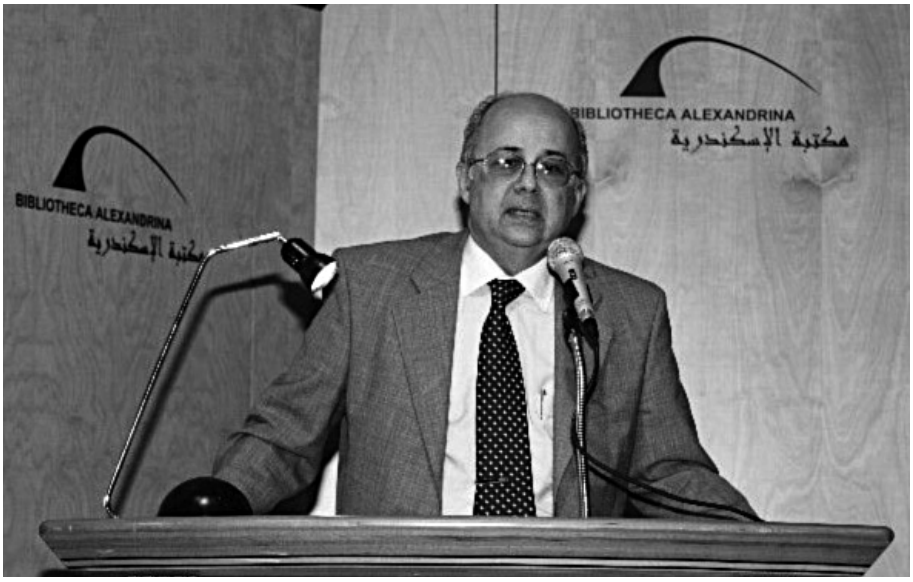

مرحبًا بكم في مكتبة الإسكندرية، وكم كنت أود أن أكون معكم في هذا المؤتمر للشباب العربي لأنني أعتبر أن دعم الشباب هو مهمتنا الأساسية. أمامكم وفي هذا المؤتمر موضوعات هامة أرجو أن تبلوروا أفكاركم حولها حتى تقدموها لمؤتمر الإصلاح العربي الذي سيتبع مؤتمركم هذا من يوم ٢ إلى يوم ٤ مارس بإذن الله.

إن القضية المطروحة أمامكم قضية هامة، إنها قضية تفاعل الشباب مع الإعلام على اعتبار أن الإعلام في المجتمع هو الذي يصنع النافذة التي ينظر منها إلى العالم والمرآة التي ننظر فيها إلى أنفسنا، كما أن الإعلام هو الذي يجدد طاقات المجتمع. وفي هذا الإطار أرجو أن تهتموا بصفة خاصة بثلاثة محاور:

أولاً:- دور الإعلام في تحقيق مفهوم المواطنة والسلام الاجتماعي، ففي أي مجتمع لا يجب أن يوظف الإعلام لإثارة الفتن الطائفية في صفوف المجتمع، ويجب على الشباب أن يؤكد على فكرة التآخي وعلى فكرة القيم الإنسانية وعلى فكرة المواطنة وكيف يمكن للشباب والإعلام أن يعملوا معاً في مثل هذه القضايا.

ثانيًا:- رؤية الذات وقبول الآخر، وتنبع أهمية هذا المحور من أن رؤية الآخر مرهونة برؤيتنا لذاتنا. فينبغي أن يكون لدى الشباب رؤية مؤكدة للهوية تمكنه من أن ينفتح على الآخر بلا خوف، وأن يأخذ منه ما يثري ذاته ويثري المجتمع، ويعطي له ما يثري الحضارة والحوار بصورة عامة.

ثالثًا:- قضية تحقيق الأمن الإنساني، فالملاحظ أن مفهوم الأمن الإنساني مفهوم أوسع من مجرد الأمن الجسدي للشخص وعدم إرهابه، فهو يرتبط بإمكانية أن يعيش الشخص في مجتمع ما حياة كريمة تمكنه أن يمارس دوره كمواطن، وأن يجد القوت المناسب والفرصة للتفاعل مع الآخرين والإسهام في دفع عجلة التنمية في المجتمع.

وسوف يناقش الشباب أيضًا في هذا المنتدى العديد من الأسئلة الهامة التي تتعلق بموضوعات مثل: ما هو الأمن الإنساني؟ وكيف يمكن تحقيقه؟ وما هو دور الإعلام في نشر قيم المواطنة والأمن الإنساني؟ والتي أتمنى أن يتم بحثها في الأيام القادمة، وأن يتم بلورة الأفكار بشأنها حتى يمكن تقديمها في مطلع مؤتمر الإصلاح العربي الكبير لتكون نقطة انطلاق لعمل الآخرين.

شكرًا لكم؛ ووفقكم الله جميعًا إلى ما فيه خير الوطن.

كلمة

الدكتور **علي الدين هلال**

وزير الشباب الأسبق ومنسق المنتدى

أعرب عن خالص سعادتي لوجودي للمرة الثالثة للسنة الثالثة معكم في هذا المكان وما ألحظه من زيادة عدد المشاركين سواء من مصر أو من الدول العربية الأخرى.

نحن حريصون على أن يكون هذا المنتدى خير تعبير عن كل الشباب، وأن تمثل فيه التنوعات الاجتماعية والطوائف المختلفة في دولنا العربية، وأن يتم تمثيل الشباب من الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية على حد سواء، وذلك بالإضافة إلى الشباب الذي يود المشاركة من تلقاء نفسه ويقوم بإبداء رغبة المشاركة لدى منظمي المنتدى. ونحن حريصون على هذا المعنى أيضًا عند اختيار الشباب المصري، حيث يقوم المجلس القومي للشباب بانتقاء شباب ممثلين لعدد كبير من المحافظات وليس فقط مرشحين من محافظتي القاهرة والإسكندرية. حيث لا نرغب في أن تحتكر فئة معينة

التواجد في هذه المنتديات، أو أن يحتكرها أبناء العواصم والمدن الكبرى في الأردن أو سوريا أو دول المغرب العربي، فالمدن والقرى الأخرى تزخر بالشباب والقيادات والأشخاص الذين لديهم فكر، ومن حقهم ومن واجبنا أن نعطيهم الفرصة، وأن نلتقي بهم ونستمع إليهم.

إن فلسفة هذا اللقاء منذ تنظيم المنتدى الأول هي «من الشباب وإلى الشباب وبالشباب». وتأكيدًا لهذا النهج فعند اختيار الموضوعات، تتلقى المكتبة آراء الجميع ومقترحاتهم من خلال موقعها على شبكة الإنترنت، ويتم تنظيم ورش عمل تمهيدية يحضرها شباب ممثل لعدد كبير من الدول العربية من المقيمين بالقاهرة وخارجها. وعقدت المكتبة أولى هذه الجلسات يوم ٢٥ أغسطس العام الماضي وقرر الشباب فيها اختيار المحاور الثلاثة للمنتدى التي ذكرها الدكتور إسماعيل سراج الدين في كلمته. وكما يتم اختيار الموضوعات بواسطة الشباب، فإن إدارة كل جلسات المؤتمر تتم بواسطة الشباب: الرئيس والمقرر وحتى الميسر إن أمكن، ولا يقوم الميسر بإلقاء محاضرة في المنتدى، وإنما يكتفي فقط بفتح المجال للأسئلة.

بعد هذه المقدمة الطويلة، لا يسعني إلا أن أرحب بكم في مدينة الإسكندرية العاصمة الثانية لمصر، وهي جزء من حضارة البحر المتوسط وكان بها مقر مكتبة الإسكندرية القديمة على بعد عدة مئات من الأمتار من هنا. وقد حظيت المكتبة منذ إنشائها باحترام دولي ومكانه ثقافية كبيرة أهلت كل عربي ومصري لأن يفخر بها.

ونحن نبدأ حوارنا بالتساؤل حول: من نحن المجتمعين هنا؟ وأين نحن؟ وأين نريد أن نذهب؟ وأين نقف؟ وإلى أي اتجاه نذهب؟

نحن مجموعة من الشباب من ١٦ أو ١٧ بلدًا عربيًّا لا نمثل دولاً أو أحزابًا بل نمثل أنفسنا. وهذه فرصة لنا جميعًا كعرب أن نسقط الأقنعة المختلفة ونتكلم كشباب، وسوف تكتشفون فيما بعد حجم التقارب بين الشباب العربي في همومه وهواجسه. وأتذكر عندما سافرت إلى الخارج للدراسة كطالب ولأول مرة أجد ناديًا عربيًّا في الجامعة به كل الجنسيات. وفجأة يتكشف للمرء أنه لا يعرف من السعودي ومن المغربي ومن المصري ومن العراقي؟ كل الناس تعبر عن نفس المشاكل، وعندهم نفس الآمال، ويخافون من نفس الإحباطات ولذلك فإن إيماني بالعروبة وإيماني بأن العرب أمة واحدة

شيء لا يهتز قط. وبدون تدخل الحكومات والسياسة، نستطيع أن نكتشف بأنفسنا حجم الوحدة الثقافية والتقارب الحضاري والتقارب في الذوق.

عندما أقول نحن الشباب فإن كل فرد يمثل نفسه وليس بلده ولا أي تيار ينتمي إليه، وكل فرد مطالب بأن يعطي لنفسه حرية التفكير وحرية التأمل، ولا يدخل نفسه في سجن وهو مازال صغيراً وذلك لأن أي أيديولوجية مغلقة هي سجن يوقف النمو ويقلل من القدرة على الاستفادة من الأفكار الأخرى.

وعندما أذكر كلمة «شباب» يأتي إلى الذهن عشرات المعاني: القوة، التمرد، الثورة، الرغبة في التميز، الرغبة في التفرد، تحدي السلطة: السلطة الوالدية والاجتماعية والسياسية. الشباب خيال وإبداع والتفكير فيما لا يجوز التفكير فيه، فإذا لم يرتكب الشباب أخطاء وهو في مقتبل عمره، فمتى سيتعلم؟! والخطأ ليس هو نهاية الدنيا طالما كان غير مقصود. وأعتقد أن الشاب الذي يعمل ويخطئ أفضل من الشخص المقلد والذي لا يعمل ذهنه؛ ولذلك أطلب منكم أيها الشباب أن تكونوا أنفسكم وتعبروا عن شخصياتكم. ومن حق الشباب علينا أن نستمع لهم ومن حقهم علينا أن نضيف لهم ونصحح لو وجدت معلومات غائبة.

لقد قللت وسائل الاتصالات الحديثة من قيمة المثل القائل «أكبر منك بيوم يعرف عنك بسنة». فهذا المثل نشأ في ظروف معينة لاحترام كبار السن وخبرتهم الحياتية. ويثير ذلك الحديث العلاقة بين الأجيال فكلمة جيل مختلف عليها، وهي تعني بشكل عام حوالي عشر سنين فيقال مثلاً جيل الخمسينيات، الستينيات، السبعينيات، وكأن كل عشر سنين تكون مرحلة سنية ونفسية تجمع بينها خصائص مشتركة.

يجب أن نواجه بشجاعة مرحلة التحول الكبرى التي تمر بها بلادنا العربية، وأن يعي صناع القرار مطالب الكتلة الشبابية في كل مجتمع واحتياجاتها وأحلامها وهواجسها، وما تعاني من إحباطات لأن مزاج هذه الكتلة الفاعلة يؤثر على مزاج المجتمع ككل. وإذا شعرت هذه الكتلة بأن منافذ التعبير أمامها غير موجودة، وأن فرص العمل أمامها ليست متحققة فلابد أن نتوقع تقلصات حادة في هذه المجتمعات.

ما المقصود بالعلاقة بين الأجيال؟

هي العلاقة بينك وبين والدك أو بينك وبين والدتك وبين جدك. العلاقة في المدرسة بينك وبين المدرس، في الجامعة بينك وبين الأستاذ الجامعي، أي العلاقة بين الأصغر سنًّا والأكبر سنًّا، هل هذه العلاقة تتسم بالتآلف أو الانسجام والتوافق أم التوتر والصراع؟

قرأت في جريدة أخبار اليوم تحقيقًا صحفيًّا عن انهيار اللغة العربية ووجدته يذكر أن الشباب بدأ يحور في اللغة العربية في رسائل SMS، فهم يكتبون أرقامًا بدلاً من الحروف وهذا يمثل، بتعبير كاتب التحقيق، مذبحة للغة العربية والثقافة، وهذا يوضح لنا علاقة التوتر؛ فالبعض من الجيل الأكبر لا يقبلك ولا يستوعبك ولا يحترم ما تحب من موسيقى أو لا يتذوق قصَّة شعرك ولا يقدر ما تقرأه أو تفعله ويرى أن الجيل الأصغر جيل تافه ومنحرف، وعندما يحدث هذا، فإن العلاقة ستقتصر على علاقة وعظ وإرشاد، علاقة توجيه وضغط ومجادلة. وأحيانا ينسى الجيل الأكبر أنه كان صغيرًا وكان يمر بإرهاصات هذه المرحلة.

يترتب على هذا أنه على الأجيال الأكبر سنًّا أن تستمع برحابة صدر لآراء الشباب ومشاكلهم وتسعى لحلها، ولا توقف عجلة التقدم والتغيير مع مراعاة أن كل جيل نشأ في مناخ فكري معين أو بيئة معينة، ومن حقه أن يتطور بالشكل الذي يرضى عنه، طالما أن هذا لا يشكل خروجًا عن قيم أساسية تتعلق بالدين أو الوطن.

إن أحد محاور الحديث في المؤتمر هو تحقيق الذات، وقد نجد أن هناك أشخاصًا لديهم أموال كثيرة ولكنهم غير مستريحين وينظرون لمن حولهم، أي أن الغنى لا يؤدي إلى راحة البال، ولذلك يرتبط الرضا بمدى تحقيق الإنسان للهدف الذي يريده، وهذا هو أصل الرضا بالذات كمقدمة للرضا بالآخرين. كما أنه لا يوجد إنسان مثل الآخر ولا يوجد إنسان ليس في داخله شيء جميل. كل إنسان جميل في داخله، كل إنسان لديه قدرات في داخله. لا يوجد إنسان معدوم القدرات، حتى المعوق جسمانيًّا أو عقليًّا. إن المعاق إذا أعطيته الفرصة وعلمته يمكن أن يعزف موسيقى أو يرسم، لأن الله أعطاه شيئًا في داخله يميزه عن الآخرين، وهو موهبة التحدي. ومن هنا، تنبع القوة الذاتية للإنسان، قوة من داخله وليس من الموقع الذي يشغله أو الأموال أو الجاه أو الشهرة، ولكنها قوة

تعطي الإنسان القدرة على التغيير؛ وهذا هو مجال عمل المبدعين الاجتماعيين الذين يقومون بتغيير المجتمعات. ويرتبط ذلك بالكاريزما الشخصية وقبول الآخرين للآراء والأفكار. ومثال على ذلك ما حدث في تشجيع الفتيات على التعليم في الريف حيث وجد المختصون أن النسبة تزداد إذا ما صدر هذا السلوك من شخص العمدة أو شيخ الجامع أو مدرس القرية.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بالشكر لمنظمي المؤتمر والقائمين عليه، وأولهم الدكتور محسن يوسف، وإلى الشباب المشارك من جميع الدول العربية بفضل جهود مكتبة الإسكندرية والمجلس القومي للشباب الذي خاطب رئيسه الدكتور محمد صفي الدين خربوش جميع وزراء الشباب العرب لحثهم على المشاركة. وأتمنى أن يتكرر هذا في جميع الأعوام، وأن يزداد عدد المشاركين من جميع الدول العربية.

كلمة

الدكتور **صفي الدين خربوش**
رئيس المجلس القومي للشباب

يأتي انعقاد مؤتمر الشباب العربي هذا العام تحت شعار «الشباب ودور الإعلام في تحقيق ثقافة السلام والأمن والتنمية» متواكبًا مع المتغيرات التي تشهدها المنطقة من حولنا والتي أبرزت أهمية ثقافة السلام والأمن واقترانها بعنصر التنمية في تحقيق النهضة الشاملة لمجتمعاتنا العربية.

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أهمية دور الشباب في جميع المجالات ولاسيما في القضايا الخاصة بالإعلام ودوره في ترسيخ القيم المرتبطة بالسلام والأمن والتنمية، وهي قيم إيجابية نسعى لنشرها بين جميع فئات المجتمع وبخاصة الشباب. وقد نظمت حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام في سبتمبر الماضي منتدى دوليًّا للشباب شارك في فاعلياته الشباب والفتيات من معظم دول العالم ودار أحد المحاور الرئيسية حول الإعلام.

لقد كنا حريصين في المجلس القومي للشباب على أن نستجيب للتوصيات التي نتجت عن المنتدى الثاني في البيان الختامي الذي رفعه الشباب المشارك إلى مؤتمر الإصلاح الرابع؛ فنظمنا بعد انتهاء المؤتمر بشهر ونصف وبالتعاون مع جامعة الدول العربية مؤتمراً للسياسات الوطنية للشباب في الدول العربية شارك فيه ممثلون لـ ١٥ دولة عربية بغرض تبادل الآراء والحوار حول السياسات والدور المنوط بالشباب في صياغتها وتنفيذها وتقييمها. وسنستمر في ذلك إن شاء الله.

أود أن أتقدم بالشكر لكل من أدار المنتدى والشباب الذي شارك في اللقاءات التحضيرية واختيار هذه الموضوعات الهامة والتي أعتقد أنها ستضيء الكثير من النقاش والحوار وينتج عنها المزيد من التوصيات التي يجب أن يأخذها صناع القرار بعين الاعتبار عند صياغة السياسات الشبابية.

كما أتوجه بالشكر لكل من أسهم في تنظيم وإعداد هذا المؤتمر وأعطى الفرصة للشباب من جميع الدول العربية المشاركة في إدارة جلسات المؤتمر والمشاركة في المؤتمر الخامس للإصلاح العربي الذي سينعقد هذا العام تحت شعار «الإعلام والديمقراطية والمسئولية المجتمعية»، وأخص بالذكر الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية، والدكتور علي الدين هلال منسق المنتدى، والدكتور محسن يوسف المشرف على هذا الجهد الذي سوف تلمسونه بأنفسكم خلال الأيام القادمة.

والسلام عليكم ورحمة الله،،،

كلمة الشباب العربي

الأستاذ جواد النابلسي

بما أننا شباب، سوف أتكلم من القلب مع إخوتي، وأريد أن أبدأ بعرض لمجموعة من القيم والدروس المستفادة من كتاب أقرأه الآن، ويناقش فكرة أن تقدم المجتمعات لابد أن يكون بواسطة مبدعين اجتماعيين وأشخاص لهم شبكة علاقات واسعة وشخصيات وطباع معينة يتمكنون من خلالها من تغيير المجتمع سواء بأشياء إيجابية أو بالتصدي لظواهر سلبية سائدة. وتكمن مسئولية هؤلاء الأشخاص في مساعدة الناس وإيجاد حلول مقترحة للمشاكل التي يواجهونها، وعادة ما نجدهم يعرفون مجموعة كبيرة جدًّا من الناس ولهم عدة أصدقاء مشتركين.

إن هدفنا في هذا المنتدى أن نقدم رسالة للشباب الآخر الجالس على المقاهي والذي ليس معنا الآن، رسالة مفادها أنك تتحمل مسئولية العمل لصالح بلدك بدلا من الجلوس بلا هدف

على المقاهي. وأعتقد أن السؤال الرئيسي الذي يجب مخاطبتهم به، هو ما هو هدفك في الحياة؟ لأنه بالطبع لدى كل إنسان هدف أو حلم يسعى لتحقيقه بخلاف المأكل والمشرب والإنجاب والتعليم الجامعي والحصول على الأموال، هدف ينهض على أسس واقعية وليس مجرد أحاسيس أو رغبات فقط.

خلال اليومين القادمين للمنتدى، يجب أن نبني وندعم العلاقات بين جميع المشاركين حتى نتمكن بعد انتهاء المنتدى من التواصل معهم عبر البريد الإلكتروني أو شبكة Facebook التي تساعدنا في البحث عن علاقات قديمة وبناء علاقات جديدة. كما ينبغي أن نعرض لدورنا في نهضة مجتمعاتنا وعدم الاكتفاء بعرض المشاكل والصعوبات فقط، وأود أن أذكركم كما قلت في البداية أن أي نهضة تقوم على ٢٪ من الشعب أي أننا لا نحتاج لتغيير الشعب كله كي يحدث التقدم، بل يجب التركيز على الأشخاص المؤثرين من صانعي التغيير.

إن شاء الله نكون مع بعضنا البعض في الأيام القادمة.

وأشكركم لحسن استماعكم.

كلمة الفتيات العربيات

الأستاذة منتهى عبيدات

في البداية أود أن أشكر القائمين على إدارة وتنظيم هذه المؤتمرات وأخص بالذكر مكتبة الإسكندرية والمجلس القومي للشباب. وهذا ليس بالغريب حيث إننا جميعاً نعلم أن جمهورية مصر العربية هي السباقة في إدارة وتنظيم العديد من المؤتمرات، وذلك لإدراكها أهمية هذه المؤتمرات ودورها في تنمية المجتمعات وازدهارها، حيث إن المؤتمرات تركز وباستمرار على المستجدات والموضوعات التي تظهر على الساحة العالمية والعربية، ويجد الشباب العربي فيها التنوع في عرض الموضوعات المطروحة بما يتناسب مع أهميتها في صقل شخصيته وتوسيع مداركه.

نحن نعلم أن الشباب يكوِّن أكثر من نصف جميع المجتمعات العربية، ومن ثم أهمية إدماجه بشكل إيجابي في مناقشة القضايا ذات الأهمية، وذلك من خلال إتاحة الفرصة له في المشاركة وإبداء الرأي حتى يكون له دور فاعل ومؤثر يشعر بأهميته مستقبلاً. فالشباب هم بناة الأوطان وعمادها، وهم قادة المستقبل الذين يقررون مصير دولهم وشعوبهم.

تؤدي هذه المؤتمرات الدورية إلى الالتقاء وتبادل الخبرات والآراء مما يساهم في صقل شخصية المشاركين فيها نتيجة تبادلهم الخبرات، وتعرفهم على العادات والظروف المختلفة، ومن خلال مناقشة مشاكلهم ومشاكل بلادهم، والاطلاع على أهم المشاكل التي يواجهها الشباب العربي في مختلف جوانب الحياة.

إخواني وأخواتي... إن فائدة هذه اللقاءات لا تحصى من حيث أهميتها في تقريب وجهات النظر بين الشباب العربي ومعرفة تجارب الآخرين والاستفادة منها وتقديم المقترحات والتوصيات الهامة من أجل إيجاد الحلول المشتركة. ولا يسعني هنا إلا أن أذكر تجربة خاصة لي من خلال المشاركة في مؤتمر الشباب العالمي الذي يعقد سنويًّا في اليابان بمشاركة ١٤ دولة من مختلف الجنسيات، وهي التعرف على ثقافات وعادات الشعوب المختلفة خلال خمسة عشر يوماً، والتي لم تكن لتتحقق لولا مشاركتي في هذا المؤتمر.

في الختام أتوجه بالشكر مرة ثانية للقائمين على تنظيم هذا المؤتمر.

كلمة

الدكتور **صفي الدين خربوش**
رئيس المجلس القومي للشباب
(في الجلسة الختامية)

بسم الله الرحمن الرحيم، كل الشكر والتقدير للدكتور علي الدين هلال والدكتور محسن يوسف ولكل المشاركات والمشاركين.

استمتعت بالاستماع إلى كل التقارير التي تنبئ عن عمل جاد تم على مدار جلسات المنتدى، وأنا سعيد بالمقترحات والانتقادات للمسئولين عن الشباب في العالم العربي، وهذا ما يجعلنا نشعر بالثقة في إمكانية أن نحسن من أدائنا في المرحلة المقبلة، كما استمعت إلى جميع التوصيات وتقرير الدكتور قدري حفني عن تقييم المشاركين لفعاليات المنتدى.

بعض التوصيات تقريبًا يتم تنفيذها في العالم العربي وهذا يجعلني أشك في عدم وصول المعلومات الخاصة بها إلى حضراتكم، أنتم ممثلون لشباب وفتيات من الدول العربية، ومن المفترض أن تكون الرسالة قد وصلت. وهذا يجعلنا مع زملائي من المسئولين عن الشباب في الدول العربية نتحمل مسئولية أن نصل بهذه الأعمال التي تنفذ إلى أكبر عدد ممكن من الشباب.

وعلينا أن نتذكر أن الشباب في الوطن العربي يمثل النسبة الغالبة، عندما كنا أصغر كنا نتحدث عن مائة مليون عربي ككل. أما الآن فالشباب فقط يزيدون عن مائة مليون نسمة من إجمالي سكان الوطن العربي، وهم مختلفون من حيث مستوى التعليم أو الدخل أو مكان الإقامة أو الطوائف أو الأديان أو ما إلى ذلك. وهو ما دفع كل الدول العربية لأن تبرم فيما بينها اتفاقيات للتبادل أو التعاون الثنائي. فعلى سبيل المثال: في مصر هناك برامج تبادل ثنائي مع كل الدول العربية ولا يمر شهر إلا وهناك وفد شبابي من دولة عربية موجود في مصر أو وفد شبابي مصري موجود في إحدى الدول العربية. وفي العام الماضي اتفقنا مع الإخوة في سوريا والأردن بدلاً من وجود تبادل ثنائي بين

مصر والأردن، ومصر وسوريا، والأردن وسوريا يكون هناك تبادل ثلاثي وتم تجميع عدد من الشباب والفتيات في كل من مصر وسوريا والأردن لمدة عشرة أيام في كل دولة من هذه الدول.

كما تنظم مصر سنويًّا معسكر الشباب العربي، وعادة يحضر إليه عدد كبير من شباب الدول العربية ونفس الشيء في الأردن وتونس وسوريا ولبنان ويشارك فيه شباب وفتيات من كل الدول العربية. وخلال هذا العام هناك مهرجان الشباب العربي الذي يعقد تحت مظلة جامعة الدول العربية في الأسبوع الثاني والثالث من يشهر يوليو القادم. ونحن الآن بصدد التنسيق مع جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الشباب والرياضة العرب والتنسيق مع الدول العربية. وأتمنى أن يكون أكبر تظاهرة شبابية عربية تتم، حيث يتاح لكل دولة المشاركة بحوالي ٥٠ شابًّا وفتاة بمعنى أننا نتحدث عن ١٠٠٠ شاب وفتاة من الدول العربية.

وسوف تنظم مصر في مايو القادم لأول مرة في العالم العربي المؤتمر الدولي لبيوت الشباب، والدول العربية أو الجمعيات العربية المعنية ببيوت الشباب في القاهرة مدعوة في هذا المؤتمر.

والوضع نفسه في باقي الدول العربية الأخرى حيث تقوم بأنشطة شبيهة، حيث ستنظم المملكة العربية السعودية في أغسطس القادم مهرجان الشباب العربي للتطوع وهذا تجمع شبابي عربي جماعي. بالإضافة إلى التجمعات الشبابية التي تتم في دمشق أو بيروت أو عمان أو تونس أو أي من العواصم العربية وما يطرحه الشباب من أفكار نحاول بقدر الإمكان أن نطبقها على أرض الواقع.

ليس الغرض من ذلك أن أتحدث أو أرضي المشاركين لكنني أتحدث عن واقع يحدث بالفعل ويتم سنويًّا. لدينا تجربة تسمى تجربة القوافل البرية التي يشارك فيها عدد كبير من الشباب والفتيات ننظمها مع تونس وسوريا وأتمنى أن تتوسع مع الدول الأخرى. والآن موجود في مصر الوفد السعودي المشارك في أسبوع الإخاء المصري السعودي وعدده ٧٠ شابًّا ويستمرون في مصر لمدة ١٥ يومًا.

ونسعى لتنظيم البرلمان الشبابي العربي الأول والذي كانت فكرته قد طرحت في اللقاء الثلاثي المصري السوري الأردني، ووعدنا المشاركين بأن ينفذ هذا البرلمان الشبابي بالتنسيق مع الإخوة في الجامعة العربية قريبًا، وسوف يتاح فيه للشباب أن يتحدثوا بالطريقة التي يريدون ولدينا لائحة البرلمان

العربي الانتقائي بحيث تستخدم أو تكون دليلاً في العمل بالنسبة للشباب في الدول العربية. كما ندعو إلى عقد قمة عربية للشباب بغض النظر عن توقيت عقدها.

ما أود أن أقوله أن هناك تبادلاً شبابيًّا عربيًّا ومرضيًا إلى حد بعيد قد لا يرضي طموح الكل ولكن هناك تحرك في الإطار الذي أعتقد أنه الإطار الصحيح، وأن التعاون العربي على الصعيد الشبابي يعتبر من أفضل مجالات التعاون بين الدول العربية. ووجود حضراتكم في هذا المكان للمرة الثالثة على التوالي دون انقطاع يعبر عن وجود هذا النوع من أنواع التبادل.

نتعاون مع مكتبة الإسكندرية ونوجه لها الشكر في أن يستمر هذا التواصل الشبابي العربي وأتمنى لحضراتكم كل التوفيق. وإننا على استعداد لتنفيذ أي مبادرات قابلة للتنفيذ يقترحها الشباب في أي لقاءات شبابية عربية سواء كانت على الصعيد الثنائي أو على الصعيد الجامعي.

وكل التوفيق لحضراتكم وأهنئكم بنجاح هذا المنتدى وإلى المزيد من التقدم وشكرًا جزيلاً.

بيــان الشباب العربي
إلى مؤتمر الإصلاح العربي الخامس

نحن شباب الدول العربية المجتمعون بالمنتدى الثالث للشباب العربي المنعقد بمكتبة الإسكندرية تحت شعار دور الشباب والإعلام في تحقيق السلام والأمن والتنمية خلال الفترة من الثامن والعشرين من شهر فبراير وحتى الأول من شهر مارس لعام ٢٠٠٨، نعرب عن خالص شكرنا لإدارة المنتدى على اختيار هذه الموضوعات الهامة التي شارك في تحديدها ومناقشتها ٣٠٠ شاب وفتاة يمثلون ١٧ دولة عربية، ونؤكد على عدد من المعاني والقيم والممارسات التي نرغب في أن تتحقق في مجتمعاتنا العربية ويبرزها إعلامنا المكتوب والمرئي والمقروء والمسموع دون إضافات أو مجاملة.

نحن نؤمن بدور الإعلام كأداة للتبصير والتنوير ونقل القيم الحضارية السائدة في بلادنا، ولكننا نرى أن هذا الدور يتسم أحيانًا بالغموض والتشويش والسعي وراء الإثارة من أجل تحقيق مصالح ضيقة تفرِّق أكثر مما تجمع، وتبرز التعقيدات والانقسامات دون الإيجابيات، وتعلي من اعتبارات الربح الضيقة على حساب صورتنا لدى أنفسنا ولدى الآخر.

نحن نرى ضرورة أن يركز الإعلام على التجارب الناجحة أو النماذج المضيئة، وعلى تضمين قيم السلام والأمن والتنمية في البرامج التليفزيونية والفضائية التي يشارك فيها الشباب أو تلك التي تناقش قضايا تهم الشباب وتشغل بالهم وترسم الطريق نحو مستقبل أفضل لنا ولأوطاننا. ولا نقصد بذلك ألا تمارس أجهزة الإعلام دورها المشروع في النقد وتسليط الضوء على أوجه القصور أو الخلل وإنما أن تتسم بالموضوعية والتوازن في العرض والتحليل.

آن الأوان لأن ننظر إلى إعلامنا العربي في إطار التحولات الهائلة التي تشهدها خريطة الإعلام العربي والتطور التكنولوجي المتسارع، وأن نستفيد من التقنيات الحديثة التي تطرحها ثورة الاتصالات ويعيشها الشباب يوميًّا من خلال العديد من المواقع الإلكترونية والمجموعات الحوارية على شبكة الإنترنت، والتي لا يوجد لها تنظيم قانوني يجمعها أو يجعل حكومات الدول العربية ومؤسسات

المجتمع المدني تستفيد منها في إطار يوازن بين اعتبارات الحرية واستقرار المجتمعات. ولم يعد كافيًا أن نظل نتحدث إلى بعضنا البعض دون أن يكون لنا صوت مؤثر في المجال الدولي نستطيع من خلاله أن نخاطب العالم ونتواصل معه.

لم نأتِ إلى هنا لكي نعرض فقط مجموعة من المطالب على الحكومات العربية ولكن لنقول لها نحن شركاؤكم في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، ونحن على أتم الاستعداد للعمل شريطة توفير البيئة الصحيحة المناسبة، والثقة فينا، وفي قدراتنا. ونتعهد بأن ننفذ المشروعات والمبادرات التي تحدثنا عنها أيام المنتدى وأن نتحمل مسئولية تحقيقها وعرضها عليكم العام القادم.

لا يكفي أن تؤمن الأمة بمبدأ التقدم وإنما أن تثق في قدرة شبابها على تحقيقه واستمراره والعمل من أجله. ونقول للأجيال الأكبر سنًّا تواصلوا مع الشباب وأعطوهم الفرصة واحترموا آراءهم، فالشباب قادر على صنع المستحيل.

شباب الدول العربية
المنتدى الثالث للشباب العربي
مكتبة الإسكندرية

تحريرًا في: ٢٠٠٨/٣/١

تقييم الشباب لفعاليات المنتدى

أولاً: المناقشات ومحاور الجلسات

أبدى ٨٨,٦٪ من الشباب موافقتهم على أن الموضوعات المطروحة تتفق مع أهداف المنتدى، وأنها مفيدة لهم. وأوضح ٥٣,٦٪ من المشاركين أن الموضوعات المطروحة تتفق مع الأولويات التي يهتم بها الشباب في حين أبدى ٣٧,١٪ أنها لم تكن معبرة عن تلك الأولويات.

اتضح من إجابات الشباب أن تقييمهم للمادة العلمية المقدمة في المنتدى (الأبحاث والأوراق المرجعية) تقييم إيجابي بشكل عام حيث عبر عن ذلك ٧٤,٢٪ منهم، أما أسلوب المناقشات في جلسات المنتدى فإنه قد يتطلب شيئا من إعادة النظر حيث كان تقييم ٣٣٪ منهم أنه متوسط إلى جانب ١٩,٦٪ عبروا عن عدم رضاهم عنه، وكذلك الحال تقريبا بالنسبة للوقت المخصص للمناقشات حيث كان تقييم ٣٩,١٪ أنه متوسط إلى جانب ٢٨,٨٪ عبروا عن عدم رضاهم عنه. وتتضمن إجابة الشباب على السؤال «ما هي التحسينات التي تقترحها لتطوير المنتدى في المستقبل؟» عددا من مقترحاتهم بهذا الخصوص.

وتقاربت تقييمات الشباب بالنسبة للموضوعات التي تطرقت إليها كل مجموعة، والمناقشات التي تمت خلال الاجتماعات، وإمكانية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من مقترحات والتي اشتملت على ما يلي:

١- تراوحت نسب من أبدوا رضاهم عن الموضوعات التي تطرقت إليها المجموعات بين ٦٠,٨٪ بالنسبة لمجموعة المحور الأول، و٧٣,٢٪ لمجموعة المحور الثاني، و٦٣,٩٪ لمجموعة المحور الثالث وكان المتوسط العام ٦٥,٧٪.

٢- تراوحت نسب من أبدوا رضاهم عن المناقشات التي تمت خلال الاجتماعات بين ٤٤,٤٪ بالنسبة لمجموعة المحور الأول، و٦٢,٨٪ لمجموعة المحور الثاني، و٥١,٥٪ لمجموعة المحور الثالث. وكان المتوسط العام ٥٢,٩٪.

٣- تراوحت النسب فيما يتعلق بإمكانية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من مقترحات بين ٢٤,٧٪ بالنسبة لمجموعة المحور الأول، و٢٣,٧٪ لمجموعة المحور الثاني، و٣٠,٩٪ لمجموعة المحور الثالث وكان المتوسط العام ٢٦,٤٪.

ثانيًا: النواحي التنظيمية

عبَّر غالبية الشباب عن رضاهم عن مكان انعقاد المؤتمر بنسبة ٥٩,٩٪، وعن الخدمات المقدمة من الهيئة المنظمة للمنتدى بنسبة ٨١,٥٪ ، وعن المواصلات من وإلى المكتبة والفنادق بنسبة ٨٧,٦٪.

ثالثًا: استفادة المشاركين

أوضح المشاركون أن المنتدى قد ساهم في توسيع دائرة التعارف بينهم من خلال التعرف على أشخاص جدد من الدول العربية وتحقيق التواصل معهم، ومشاركة الآخرين التفكير في الموضوعات المختلفة، وحصولهم على أكبر قدر من المعلومات عن العادات والتقاليد العربية والتحديات التي تواجه الشباب العربي في بلدانهم، وكذلك عن المشروعات الشبابية المنفذة في الأقطار العربية. وذلك بالإضافة إلى اكتساب مهارات إدارة الحوار مع الآخر، وكيفية تحديد المشاكل وطرح الحلول، ومهارات الاتصال والقيادة، وزيادة الثقة بالنفس.

وذكر المشاركون أن المنتدى قد ساعد في تغيير بعض الأفكار الخاطئة لديهم، وساهم في زيادة الإحساس والمشاركة بمعاناة الشباب العربي من الظروف الحياتية والدولية، وأكسبهم مزيدًا من الثقافة حول منظومة حقوق الإنسان وبناء الشباب العربي، وأنه قد تم التطرق إلى موضوعات جديدة لم يتم التطرق إليها من قبل، ومناقشة أفكار جديدة يمكن أن تكون مقدمة لعدد من المشروعات البينية المشتركة.

وطالب الشباب بضرورة تقييم أثر مشاركتهم في مؤتمرات وملتقيات الشباب التي يتم تنظيمها سواء عن طريق مكتبة الإسكندرية أو غيرها من جهات.

رابعًا: مقترحات نشر أفكار المنتدى ونتائجه

أوضح المشاركون في المنتدى أنهم سيقومون بأنفسهم أو عن طريق المنظمات الشبابية التي ينتمون إليها بتنظيم ورش عمل ومناقشات حول الموضوعات التي ناقشها المنتدى في بلادهم وإعداد ملخص عنها يتم توزيعه على الشباب المهتم، وتقديم خلاصة ما تم التوصل إليه للمسئولين عن الشباب في دولهم ولمؤسسات صنع القرار كالأحزاب والمؤسسات البحثية ومراكز الشباب، وخلق جماعات ضغط شبابية تتولى متابعة تطبيق توصيات المنتدى من خلال مجموعات البريد الإلكتروني، وعمل نماذج محاكاة وطنية للمنتدى تعرض لذات الموضوعات التي ناقشها المنتدى.

ورأى البعض إمكانية مخاطبة وسائل الإعلام المحلي في الدول العربية وحثه على إدماج المفاهيم التي تم تناولها في المنتدى في مجال عملهم، وإصدار مجلات حائط في الجامعات تحتوي على ملخص لأهم ما ناقشه المنتدى وخصوصاً ما يتعلق منها بتفعيل قيمة المواطنة، وإنشاء كيانات إعلامية تهتم بالنساء والمجتمع في منطقة الخليج العربي.

خامسًا: الموضوعات المقترحة للمنتديات القادمة

أشار الشباب إلى عدد من المجالات التي تتطلب ضرورة التعرف عليها ومناقشتها، والتي تتمثل فيما يلي:

١- المجالات السياسية، وتشمل علاقة الشباب مع السلطة وكيفية صنع القرارات المتعلقة بالشباب في مختلف المجالات، ومشكلة التطرف وكيفية مواجهتها وقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة، والمشاكل البينية بين الدول العربية ومشاكل الأقليات فيها، والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ودور المجتمع المدني في نشر ثقافة السلام ودور الشباب في عملية التنمية واتخاذ القرار وكيفية التواصل مع السلطة بمختلف أنواعها، ودور الأمم المتحدة في العالم ومدى فاعليته.

٢- المجالات الاقتصادية، وتتعرض لدور الشباب في عملية التنمية ومكافحة الفقر والبطالة، وظاهرة الهجرة غير المشروعة، والمشروعات الصغيرة ودور الإعلام في إتاحة فرص العمل، وتوجهات الشباب نحو العمل العربي المشترك، وكيفية تنمية مهارات الشباب وخاصة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية.

٣- المجالات الاجتماعية والثقافية، وتتمثل في رؤية الشباب لكيفية تطوير التعليم وفرص تداول المعرفة بين الدول العربية، والمشاكل الاجتماعية التي يواجهها الشباب في مجالات الإسكان – الزواج العرفي- الإدمان...إلخ، وثقافة الشباب العربي وتأثير العولمة والثقافة الغربية عليها، وصورة المرأة في المجتمعات العربية، والاتحادات الطلابية ودورها في بلورة توجهات الشباب العربي، ودور استطلاعات الرأي في نقل آراء الشباب، والسياسات الوطنية للشباب في الدول العربية، وصورة العرب لدى الآخر، وحوار الحضارات والأديان.

٤- الموضوعات ذات الصبغة العلمية، ودور الشباب في ترسيخ مفهوم البحث العلمي.

سادسًا: ما هو المطلوب لتطوير المنتدى؟

١- الجوانب التنظيمية

طالب الشباب بوضع ضوابط لاختيار المشاركين بحيث يتم تمثيل كافة الدول العربية والهيئات الشبابية المختلفة، وأن يتلاءم ذلك مع الموضوعات المقرر أن يناقشها المنتدى، وأن يقوم منظمو المنتدى بإطلاعهم على جدول الأعمال مسبقاً وأن يرفق به ورقة بحثية مصغرة عن الموضوع المطروح للمناقشة، وذلك بالإضافة إلى زيادة عدد أيام المنتدى، ومراعاة تسكين شباب الدول المختلفة مع بعضهم البعض في مكان واحد، وتنظيم جلسات للتعارف بين الشباب المشارك، وإدراج وقت أكبر للجولات الترفيهية والسياحية لشباب الدول العربية، والاهتمام بالتغطية الإعلامية الجيدة لفعاليات المنتدى.

واقترح المشاركون إمكانية قيام المكتبة بدعوة عدد من المتخصصين وصناع القرار في الدول العربية لمتابعة فعاليات المنتدى والتوصيات الناتجة عنه، وكذلك عدد من الرياضيين والفنانين

الشباب، وإقامة إحدى دورات المنتدى في إحدى الدول العربية الأخرى، ودراسة تنظيم المنتدى مرة كل ستة أشهر أو تنظيم ورش عمل سابقة له يتم تمثيل شباب الدول العربية فيها.

٢- الجوانب الأكاديمية

أكد الشباب على أهمية قيام إدارة المنتدى بزيادة عدد جلسات المنتدى ومجموعاته النقاشية مع مراعاة عدم زيادة العدد داخل كل مجموعة بما لا يتيح فرصة كافية للنقاش، وإدراج بعد تطبيقي في مناقشة الموضوع المقترح بحيث لا يقتصر الأمر على المحاضرات النظرية فقط، واختيار المقررين ورؤساء اللجان والميسرين بالانتخاب، والالتزام بنظام صارم لطلب الكلمة أثناء المناقشات، وذلك بالإضافة إلى إتاحة الوقت الكافي لعرض التجارب الشبابية للدول العربية الأخرى بخلاف مصر.

وطالب المشاركون بعرض نتائج وتوصيات المنتديات السابقة ومتابعة الموقف التنفيذي منها، واختيار مجموعة منهم تكون مسئولة عن تنفيذ توصيات المنتدى، وعمل أسطوانة ممغنطة تضم ملخصًا لمناقشات وتوصيات المنتدى يتم توزيعها على الشباب المشارك.

٣- جوانب عامة

طالب الشباب باختيار مجموعة من المشروعات الشبابية المطروحة في المنتدى وبحث آلية تنفيذها بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية، واقتراح مجموعة من الجوائز التشجيعية لأفضل الشباب العربي والمنظمات الشبابية، والتنسيق مع الهيئات الحكومية الشبابية للإسراع في إقامة برلمان عربي رسمي للشباب، وإنشاء جريدة إلكترونية للشباب العربي يتولون تحريرها بأنفسهم وبإشراف من منتدى الإصلاح العربي.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية